جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية-
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

جامعة بجاية
Tasdawit n Bgayet
Université de Béjaïa

عنوان المذكرة

النظم بين القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني " دراسة مقارنة "

مذكرة مقدّمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبتين:

- سلايم جوهرة
- عامر صارة

إشراف الأستاذ:

السّعيد حمزة

- الأستاذ زيان محمد .....رئيسا.
- الأستاذ تكركارت خثير.....عضوا.
- الأستاذ حمزة السعيد.....مشرفا.

السنة الجامعية : 2018/ 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعرفـــان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فإننا نشكر الله تعالى على فضله، فله الحمد أوّلا وآخرا ثم نشكر كل الذين مدّوا لنا يد المساعدة خلال هذه الفترة، وفي مقدّمتهم أستاذنا المشرف السعيد حمزة الذي كان نعم الموجه ونعم المعين، والذي لولاه ما كان هذا العمل ليرى النور جزاكم الله عنّا كل خير.

كما نتقدم بالشكر كذلك إلى كافة أساتذة قسم اللغة العربية وآدابها جميعهم.

وإلى كل من كان لنا عونا في إعداد هذا البحث.

إهــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

إلى أعزّ الناس أبي العزيز الذي لم يبخل عليّ يوما بشيء وإلى من كانت لي عونا في هذه الدنيا، من نورت دربي وأفنت حياتها من أجلي حبيبة قلبي أمّي الغالية.

وإلى إخوتي وأختي الحبيبة " جميلة " وإلى كل أفراد عائلتي وإلى زميلتي التي شاركتني في إعداد هذا البحث " صارة ".

جوهــرة

إهــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل أفراد عائلتي وبالأخص أمي وأبي وإلى الأصدقاء والأحباء حفظكم الله جميعا وأدامكم عزا وفخرا أعتز وأفتخر به وإلى زميلتي ورفيقتي في إعداد هذا البحث " جوهرة ".

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

صــارة

مقدمة

مقدمة:

تعد نظرية النظم من أهم الإنجازات التي عرفها الفكر العربي إذ تركت بصمات واضحة في تاريخ الدرس اللغوي، إلا أن هذه النظرية التي وصلتنا في طورها الناضج مع عبد القاهر الجرجاني، الذي يعود له الفضل في تحديد معالمها ووضع أسسها لم تولد من فراغ ولم توجد دون إرهاصات ومحاولات مهدت لها الطريق، فلا يعقل أن تصل إلى ما هي عليها اليوم من النضج والتكامل بين ليلة وضحاها، أي إنّها ظهرت نتيجة لتراكم جهود عدة علماء، وهي الحقيقة التي قررها وتبناها جل من تناول نظرية النظم.

إن الدارس للتراث اللغوي العربي، ولا سيما للتراث السالف لعصر عبد القاهر الجرجاني يستنتج دون شك أنّ عدّة علماء على اختلاف اختصاصاتهم– لغويين ونقاد– أسهموا في دراسة النظم من خلال إشاراتهم القيّمة نذكر منهم: سبويه، بشر بن المعتمر، الجاحظ، الخطابي، أبو بكر البقلاني، ابن قتيبة، غير أن الجهود التي تركها عالمان اثنان من علماء اللغة العربية وهما القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني كان منعرجا حاسما في دراسة النظم، الأوّل جهوده لا تنكر وهو يتحدث عن النظم وقد سماه الضم، أي ضم الكلمات وفق قواعد النحو وتركيب الكلام، والثاني يعدّ منظرا للنظم إذ حدّد أسس النظرية، ورسم معالمها من خلال تطبيقها على أبيات من الشعر العربي وآيات من الذكر الحكيم معتبرا التركيب النحوي هو النظم، أو هما وجهان لعملة واحدة معللا الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم بأنه عائد إلى النظم.

وعلى هذا الأساس فإن دوافع اختيار الموضوع كثيرة منها:

- ميولنا إلى الدراسات اللغوية خصوصا تلك المتعلقة بتراثنا اللغوي الذي تركه علماؤنا القدامى.

- دراستنا السابقة لإسهامات القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني وجهودهما القيّمة في النسقية العربية، فالثاني وصل إلى حد التنظير متأثرا بالإشارات السابقة لغيره ومنها جهود عبد الجبّار المعتزلي.

-الوقوف على مظاهر التشابه والاختلاف بين عبد الجبّار وعبد القاهر خصوصا أنهما عاشا في فترة زمنية متقاربة.

وعلى ضوء هذه الدوافع كان عنوان البحث: النظم بين القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني– دراسة مقارنة–.

ونظرا إلى أن نظرية النظم تنسب إلى الجرجاني، ولكن بصمات غيره واضحة فيها خصوصا الإشارات الهامة للقاضي عبد الجبّار في موضوع النظم، فإن الإشكالية الرئيسية التي يطرحها البحث هي: هل تأثر عبد القاهر الجرجاني وهو يؤسس نظرية النظم بالقاضي عبد الجبار؟ وإذا كان الأمر كذلك ما هي أوجه التشابه بين القاضي عبد الجبّار والجرجاني؟ وهل هناك أوجه الاختلاف بينهما؟

وقد تفرعت من إشكالية البحث مجموعة من الأسئلة أبرزها:

- ما مفهوم النظم لدى كل من القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني؟

-أين تكمن مزية الكلام الفصيح؟

-فيما تمثلت جهود القاضي وهل هي بمنزلة جهود الجرجاني؟

-ما هي المواضع التي يتفق فيها عبد الجبّار المعتزلي والجرجاني والمواضع التي يختلفان فيها؟

ونظرا إلى طبيعة البحث فقد اتبعنا المنهج المقارن باعتباره المنهج الملائم للإشكالية المطروحة سابقا، وذلك بالوقوف عند أوجه التشابه والاختلاف بين جهود القاضي عبد الجبّار والجرجاني، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصل الأول عندما تتبعنا مفهوم النظم عندهما.

وللإجابة عن الإشكالية السابقة اتبعنا خطة تتألف من مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة، حيث تحدثنا في المدخل عن مفهوم النظم لغة واصطلاحا، وأشرنا إلى التعريف بكل من القاضي عبد الجبّار والجرجاني، وإلى بعض مؤلفاتهما، إذ ركّزنا على التعريف بكتاب المغني باعتباره محور الحديث عن النظم بالنسبة للأوّل، ودلائل الإعجاز إذ خصصه الثاني لشرح نظرية النظم وتطبيقاتها المختلفة.

قسّمنا الفصل الأول إلى مبحثين، تحدّثنا في الأول عن مفهوم النظم عند عبد الجبّار وأهم الموضوعات التي عالجها وهي: النظم، قضية اللفظ والمعنى، الفصاحة، الحقيقة والمجاز.

وجعلنا المبحث الثاني للحديث عن النظم عند عبد القاهر الجرجاني والقضايا التي تناولها في هذا الموضوع والمتمثلة في: مفهوم النظم، الأسس التي بنيت عليها نظرية النظم، قضية اللفظ والمعنى، الفصاحة، إضافة إلى الحقيقة والمجاز.

وتناولنا في الفصل الثاني مواضع الاتفاق والاختلاف بين عبد الجبّار والجرجاني وأنهينا البحث بخاتمة ضمنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

وإذا كان كل عمل أو بحث لا يخلو من صعوبات تعترض سبيله فإننا نقرّ ببعضها وهي:

- قلة الدراسات التي تتحدث عن جهود القاضي عبد الجبّار.

-عدم تمكننا من فهم أسلوب عبد الجبّار الذي يغلب عليه الغموض.

-عدم وفرة المادة العلمية التي تتطرق بشكل مباشر إلى المقارنة بين القاضي والجرجاني.

- ضيق الوقت مقارنة لموضوع البحث الذي يتطلب دراسة مطولة.

ونشير أننا اعتمدنا في بحثنا هذا على كتاب المغني وكذلك دلائل الإعجاز، وهما مصدرا البحث، واستفدنا من مراجع أخرى أعانتنا على إنجاز هذا البحث نذكر منها:

-البلاغة تطور وتاريخ لشوقي ضيف، الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني منهجا وتطبيقا لأحمد دهمان، إضافة إلى نظرية النظم في أصولها الكلامية للحسين أطبيب.

وفي ختام هذه المقدمة لا يفوتنا أن نشكر أوّلا وقبل كل شيء المولى عزّ وجلّ الذي لولاه ما كنّا لنوفق في بحثنا هذا، كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا المشرف " السّعيد

حمزة " على كل النصائح والتوجيهات التي ساعدتنا في إتمام هذا البحث فله منّا جزيل الشكر والاحترام.

مدخل

مدخل

من بين القضايا التي خاض غمارها العديد من المفكرين والذين كان لهم السبق في إرساء معالم نظريات لغوية ونقدية نجد نظرية النظم التي تعد من أهم النظريات في تراثنا اللغوي العربي.

وقد تردد مصطلح النظم كثيرا في كتب العلماء نحاة وبلاغيين قبل الجرجاني، والذين مهّدوا له السبيل من خلال جهودهم القيمة حول هذا الموضوع.

1-مفهوم النظم:

أ-النظم لغة: التأليف، نظمه ينظمه نظمًا ونظامًا نظمه فانتظم وتنظم، ونظمت اللؤلؤ: أي جمعته في السلك والتنظيم مثله، ومنه نظمت الشعر ونظمته والنظم: المنظوم وصف بالمصدر، والنظم: ما نظمته من لؤلؤ وحرير وغيرهما ونظام كل أمر صلاحه والجمع أنظمة وأناظيم ونظم، والنظام الخيط الذي يُنظم به اللؤلؤ، وكل خيط ينظم به لؤلؤ وغيره فهو ناظم وجمعه نظم[1].

ويقال: نظمت الدّر ونظّمته، ودّر منظوم ومنظّم، وقد انتظم وتناظم، وله نظم منه ونظام ونظم، ومن المجاز: نظم الكلام وهذا نظم حسن، وانتظم كلامه وأمره، وليس لأمره نظام وإذا لم تستقم طريقته، ونقول: هذه أمور عظام لو كان لها نظام، ورمى صيدا فانتظم

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، المجلد 14، ط 3، بيروت، 2004، ص 294.

بسهم[1]. ويعرفه فخر الدين الرازي قائلا: " هو خلوص الكلام من التعقيد وأصله من الفصيح وهو اللبن الذي أخذت منه الرغوة "[2].

نستنتج من خلال هذه التعريفات أنّ جل المعاجم تتفق أن النظم هو عبارة عن خيط تنتظم وفقه حبات اللؤلؤ، بمعنى أن النظم تدور معانيه حول تنظيم الأشياء وترتيبها بصورة منسقة.

ب-النظم اصطلاحا: له معانٍ متعددة، فالجاحظ مثلا يرى أن كلمة النظم مرادفة للتأليف، يقول في معرض حديثه عن القرآن:" إنّ الرسول صلّى الله عليه وسلم تحدّى البلغاء والخطباء والشعراء بنظمه وتأليفه "[3]. وعند ابن قتيبة النظم هو " سبك الألفاظ وضمها بعضها إلى بعض في تأليف دقيق بينها وبين المعاني فيجريان معا في سلاسة وعذوبة كالجدول "[4].

ويعرف صاحب الصناعتين النظم بأنه حسن التأليف وجودة التركيب وحسن الرصف[5].

---

[1]- الزمخشري، أساس البلاغة، قدم له وشكله، وشرح غريبه وعلق على حواشيه، محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط 1، 2003 م، ص 860.

[2]- فخر الدين الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ط، 1981 م، ص 668.

[3]- أحمد سيد محمّد عمار، نظرية الإعجاز القرآني وأثرها في النقد العربي القديم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1 1998 م، ص 132.

[4]- محمد زغلول سلام، أثر القرآن في تطور النقد العربي، دار المعارف، مصر، ط 1، 1982 م، ص 108.

[5]- العسكري أبو هلال ، الصناعتين (الكتابة والشعر)، تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 1981، ص 167.

يتضح من خلال هذه التعاريف أنّ النظم هو تأليف الكلمات مع بعضها في تركيب نحوي صحيح، بحيث تأخذ كل كلمة الموقع المناسب لها داخل هذا التركيب، ويكون معناها ملائما لما قبلها وما بعدها ولابد لهذا التركيب أن يكون مبنيا وفق قواعد النحو التي تُعد أساس كل تركيب ممّا يجعل الكلام مستقيما يؤدي معنى يحصل السكوت عنه.

إن نظرية النظم التي وصلت إلينا في طورها الناضج على يد عبد القاهر الجرجاني ساهم العديد من العلماء قبله في الإشارة إليها ومن أبرزهم: سبويه، بشر بن المعتمر الجاحظ، ابن قتيبة، الرماني، الخطابي، أبو هلال العسكري، البقلاني، والقاضي عبد الجبار الذي تتقارب آراؤه إلى حد كبير مع ما ذهب إليه الجرجاني في نظريته، وحديثنا سيقتصر على القاضي عبد الجبار وعبد القاهر الجرجاني بوصفهما موضوع المقارنة في هذا البحث.

1-القاضي عبد الجبار

1-1- نبذة عن حياته: هو القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل الهمذاني الأسد أبادي، شيخ المعتزلة ولد سنة 325 هـ، عاش ببغداد إلى أن عينه الصاحب بن عباد قاضيا على الدولة البويهية بإيران سنة 368 هـ[1].

[1]- عبد الرحمان أحمد قاسم ، القاضي عبد الجبار ومذهبه الاعتزالي في تفسيره المسمى بـ (الكبير أو المحيط)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد 3، العدد 12، كانون الأول، 2011 م، ص 97.

تلقبه المعتزلة بقاضي القضاة، ولا تطلق هذا اللقب على سواه، والأسد أبادي نسبة إلى أسد أبادي، أما الهمذاني نسبة إلى همذان من بلاد الري جنوب بحر الخزر (قزوين)، وكانت الري من مراكز الحضارة الإسلامية زمن بني بويه أي عصر القاضي عبد الجبار[1].

وقد كان القاضي آخر علماء المعتزلة النابغين، توفي رحمه الله في ذي القعدة بالري سنة 415 هـ، ودفن في داره[2].

1-2- مؤلفاته: لقد كان لعبد الجبّار مؤلفات كثيرة نذكر منها:

- كتاب الدواعي والصوارف
- كتاب الخلاف والوفاق
- كتاب الخاطر
- كتاب المحيط
- كتاب المنع والمانع
- كتاب الحكمة والحكيم
- شرح الأصول الخمسة
- المغني في أبواب التوحيد والعدل[3].

[1]- صبحي أحمد محمود ، في علم الكلام دراسة فلسفية لأراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، المعتزلة، دار النهضة العربية، بيروت، ج 1، ط 5، 1975، ص 332.

[2]- عبد الرحمان أحمد قاسم ، القاضي عبد الجبار ومذهبه الاعتزالي في تفسيره المسمّى بـ (الكبير أو المحيط)، ص 97.

[3]- المصدر نفسه، ص 98.

والكتاب الأخير يعد موسوعة في علم الكلام، صدرت منه بضعة أجزاء من بينها الجزء السادس عشر الخاص بإعجاز القرآن والذي يقع في 348 صحيفة، بحث فيه بحثا متشعبا في مسألة الإعجاز القرآني وكل ما يتصل بنبوة الرسول صلّى الله عليه وسلم، كما تناول إلى جانب ذلك موضوعات شتى من بينها، البلاغة والفصاحة، والمجاز من استعارة وبيان وتشبيه وله فصل في الحديث عن اللفظ والمعنى[1]، وهي المباحث والموضوعات التي خصصها للحديث عن النظم أو الضم كما يسميه.

2-عبد القاهر الجرجاني

2-1- نبذة عن حياته: هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني، الإمام النحوي اللغوي المشهور الفقيه الشافعي، المتكلم الأشعري الفارسي، من كبار أئمة العربية في زمانه.

ولد عبد القاهر الجرجاني في مطلع القرن الخامس الهجري بجرجان إحدى المدن الفارسية المشهورة والواقعة بين طبرستان وخرسان في بلاد فارس[2]. يقول عنه القفطي " إنه

[1]- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف بمصر، ط 3، د ت، ص 115.

[2]- وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق ط 1، د.ت، ص 46.

فارسي الأصل، جرجاني الدار، عالم بالنحو والبلاغة، أخذ النحو بجرجان عن أبي الحسين محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي "[1].

نشأ في أسرة رقيقة الحال من طبقة متوسطة لم تسمح له ظروفه المادية بالانتقال خارج بلدته، ومع ذلك فقد حظي عبد القاهر بمكانة مرموقة ومنزلة عالية، حيث أبدع وتفنن في علوم العربية، كما يعتبر نحويًا كبيرا متكلمًا أشعريًا، فقيها شافعيًا، مفسرًا وشاعرًا ذا علم كبير، ويروى أنّه " دخل عليه لص وهو في الصلاة فأخذ جميع ما في البيت وهو ينظر إليه ولم يقطع صلاته "[2]، لورعه وحرصه الشديد على الحفاظ عل العبادات.

2-2- مؤلفات الجرجاني: لقد كان للإمام الجرجاني العديد من المؤلفات النحوية التي كان لها أثر بارز في إثراء علم النحو والصرف والبلاغة وعلم البيان وعلم المعاني وغيرها. وسنقتصر هنا على ذكر أشهر مؤلفاته النحوية والتي تتمثل في:

1- المغني: وهو شرح لكتاب الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي النحوي، وقد جاء مبسطا في نحو ثلاثين مجلدا.

2- المقتصد: وهو مختصر للمغني في ثلاثة مجلدات، ألفه عام 454 هـ، وقرأه عليه أحمد بن محمد الشجري.

---

[1]- القفطي، انباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، القاهرة، ج 2، د.ط، د.ت ص 118 وما بعدها.

[2]- السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناجي وعبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة، ج 5، د.ط 1967 م، ص 149.

3- التكملة: وهو زيادات وإضافات على المغني (وهو ضائع).

4- الإيجاز: وهو مختصر للإيضاح، لأن الإيضاح حظي بعناية خاصة من قبل النحاة[1].

5- الجمل: وهو كتاب في النحو، وسمي أيضا بالجرجانية، وعليه شروح كثيرة وهو شرح لكتاب العوامل.

6- شرح الفاتحة: كتاب ديني خصص لشرح الفاتحة وآيات بينات أخرى.

7- العوامل المائة في النحو: تضمن هذا المؤلف ما يجب معرفته لطلاب النحو من علم في الإعراب، جعله ثلاثة أبواب: باب في العامل، وآخر في المعمول وباب ثالث في الإعراب، طبع عدّة مرّات[2].

8- دلائل الإعجاز: إنّ كتاب الدلائل من أعظم كتبه وأشهرها لكونه اشتمل على مجموعة من المسائل النحوية التي عالجها عبد القاهر لإثبات نظرية النظم التي طالما نادى بها ودافع عنها، وقد تحدث عن كتابه " دلائل الإعجاز " مبرزا مكانته قائلا: " ثم إنك لن ترى علما هو أرسخ أصلا، وأسبق فرعًا، وأحلى حبّى، وأعذب وردا، وأكرم نتاجًا، وأنور سراجًا من علم البيان "[3].

---

[1]- وليد محمد مراد، نظرية وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص ص 51، 52.

[2]- المرجع نفسه، ص 52.

[3]- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق أبو فهد محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة، ط 3، 1992 ص 5.

وأهم الموضوعات التي عالجها الجرجاني في الدلائل هي الفصاحة والبلاغة والمجاز والاستعارة والكناية والتشبيه، وجاء بها في ثنايا تفسيره لنظرية النظم التي أدار عليها الكتاب[1]، وثنائية اللفظ والمعنى في ضوء السياق التركيبي، وبعضا من القضايا النحوية كالتقديم والتأخير والحذف والتعريف والتنكير والفصل والوصل، وهي الموضوعات التي تمثل صلب نظرية النظم تنظيرا وتطبيقا.

يهدف عبد القاهر في الدلائل إلى الاستدلال بالحجج للقول بأن القرآن معجز بالنظم وأنّ بلاغة الكلام لا ترجع إلى ألفاظه وإنما إلى ما بينهما من صلة من ارتباط، لذلك أطال الحديث عن نظريته مدافعًا عنها بأبيات من الشعر العربي وآيات من الذكر الحكيم لإثبات صحة نظريته القائلة بأن الإعجاز اللغوي في القرآن يكمن في النظم أو التركيب اللغوي النحوي الذي لا يستطيع أي متكلم من الإتيان بمثله[2]، أو محاكاته في تراكيبه اللغوية، ولو في أقصر صورة منه.

9- أسرار البلاغة: لم يقتصر حديث الجرجاني عن النظم في كتابه الدلائل، بل نراه يذكره كذلك في كتابه " أسرار البلاغة " وبه أتمّ ما بدأه في دلائل الإعجاز واهتم به بصفة خاصة في بيان قيمته البلاغية، وعلى نحو ما وضع أصول علم المعاني في كتابه " دلائل الإعجاز "، فإنه أيضا وضع في كتابه " أسرار البلاغة " علم البيان، ودرس الأسرار والدقائق

[1]- المصدر السابق، ص 43.

[2]- أحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، دار الرشيد للنشر، العراق، د.ط.د.ت، ص 250.

التي تشمل عليها الصورة البيانية من استعارة وتمثيل وتشبيه ومجاز، وحدد أقسامها وفروعها وأفاض في ذكر أمثلتها وتحليلها تحليلا نفسيا رائعا، كما درس الكناية درسا مفصلا[1].

واشتمل كذلك كتابه على بعض ألوان البديع كالتجنيس والسجع والمزاوجة والتقسيم وحسن التحليل، وتحدث عنها في إطار النظم[2].

[1]– حسين عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 1998 م ص 445.

[2]– المرجع نفسه، ص 446.

الفصل الأول:

النظم عند عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني

المبحث الأول: النظم عند عبد الجبّار

1- مفهوم النظم

2- اللفظ والمعنى

3- الفصاحة

4- الحقيقة والمجاز

1-مفهوم النظم:

لقد كان القاضي عبد الجبّار أكثر العلماء وضوحا في تناوله للنظم، فقد بلور هذه الفكرة في كتابه المغني، وقد كان سبّاقا إلى هذا الموضوع الذي ينسب إلى الجرجاني فيما بعد عندما أسسّ نظرية النظم ووضع لها أسسها وقواعدها وتمكن من تطبيقها.

إنّ القاضي عبد الجبّار حينما تحدث عن النظم الذي سمّاه الضم ربطه بالفصاحة، حيث يرى أنّ اللفظة لا تكون لها قيمة خارج التركيب فلا تكون فصيحة ذات دلالة إلّا وهي داخل التركيب " اعلم أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنّما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة »[1]. وهي طريقة خاصة ومميزة في تركيب الكلمات وضمها إلى بعضها.

فعبد الجبّار ينفي أن تكون الفصاحة في الألفاظ المفردة، وإنّما ترجع إلى نظم الألفاظ وتأليفها على تلك الصورة التي تراعي قواعد النحو وقوانينه المختلفة، ففي حديثه عن النظم أشار إلى ضرورة إتباع تلك القواعد، يقول: " لا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في غيره، وكذلك منها إذا تغيرت حركاتها، وكذلك القول في جملة الكلام فيكون هذا الباب داخلا فيما ذكرناه من موقع الكلام لأنّ موقعه قد يظهر بتغيير المعنى، وقد يظهر بتغير الموضع وبالتقديم والتأخير »[2].

[1]- القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق أمين الخولي، ج 16، 1961، ص 199.

[2]- المصدر نفسه، ص 200.

يتضح لنا من خلال هذا القول أنّ لكل كلمة واحدة داخل العبارة (النظم) حركة إعرابية وموضع معين خاص بها، وبمجرد أن تتغير حركتها الإعرابية أو موقعها سواء تقدمت لموضع آخر، أو تأخرت فإنّ المعنى سيتغير كلّيا، وقد تؤدي معنى مغايرا لمعناها السابق وقد يكون معناها الثاني أفصح من الأوّل أو العكس، وهي إشارات ذكية من القاضي عبد الجبّار إلى أهمية قواعد النحو في تأليف الكلام، وأنّ الكلمة المفردة لا فصاحة لها إلّا من خلال تأليفها وضمّها مع كلمات أخرى في التركيب نفسه.

2-اللفظ والمعنى:

تحدث القاضي عبد الجبّار عن اللفظ ودوره في أداء المعنى، وعن المعنى ومكانته من فصاحة الكلام، وعن الألفاظ في تعلّقها بالمعاني ووجود المعاني في تركيب حسن، أي إنه تناول قضية اللفظ والمعنى دون أن يفصل بينهما، إلّا أنّه حرص على جعل المزية في الكلام الفصيح ترجع للفظ دون المعنى، والمقصود بالألفاظ عنده ليس المفردات اللغوية وإنّما يقصد تلك الألفاظ المستعملة داخل التركيب، أمّا المعنى فيقصد به الغرض الذي يقصده المتكلم، كما بيّن أنّ التزايد يكون في الألفاظ ولا يكون في المعاني " إنّ المعاني لا يقع فيها تزايد، فإذن يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عند الألفاظ التي يعبر عنها "[1].

المعاني حسب القاضي لا تتزايد، وإنّما التزايد يكون في الألفاظ وهذا من منطلق أنّك قد ترى شخصين يعبران على المعنى نفسه، إلّا أنّ أحدهما أفصح من الآخر، وهذا راجع إلى

[1]- المصدر السابق، ج 16، ص 200.

صورة تركيب هذه الألفاظ بحيث نجد أحدهما قد أحسن اختيار الكلمات، ووضعها في المكان المناسب لها وفق قواعد النحو وأحكامه حتى يكون معناها ملائما لمعاني جاراتها في حين أنّ الآخر أساء تركيب الكلمات مع بعضها، وأساء اختيار الكلمات والمواضع المناسبة لها ممّا أفقد الكلام فصاحته وحسنه.

إنّ المراد بالألفاظ ليس هو الألفاظ المنطوقة، وإنّما تزايدها يعني وجوه بناء الكلام وما ينتجه من زيادات في المعاني، وذلك يكون بوضع اسم موضع الفعل أو العكس، وهو ما يسمّى بالاختيار أو الإبدال وكذلك حركات الإعراب فهي متنوعة جدا، ولابد أن يختار المتكلم منها ما يخدم غرضه حتى يكون كلامه فصيحا، وهذا يعني أنّه رغم أنّ الألفاظ محدودة إلّا أنّ هذا لا يمنع المتكلم من إنشاء العديد من التراكيب النحوية بصور مختلفة، وذلك اعتمادا على قواعد النحو ومعانيها من تقديم وتأخير، وذكر وحذف وغيرها للتعبير عن المعنى الواحد.

يصرّح القاضي عبد الجبّار أنّ المعاني لا تظهر فيها مزية الفصاحة « إنّ المعاني وان كان لابد منها فلا تظهر فيها المزية وإن كانت تظهر في الكلام لأجلها، ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق... فهو مما لابد من اعتباره وإن كانت المزية تظهر بغيره »[1]، ومعنى هذا أنه لا يقصي المعنى كلية، إلّا أنّه لا يدخله في مجال المزية التي يكون بها الكلام فصيحا حيث يقرّ أنّ التفاضل بين كلمتين يعود إلى

[1]– القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل ، ج 16، ص 199.

طريقة نظم الألفاظ وضمّها على طريقة مخصوصة، أي أنّ طريقة تركيب الكلام نحويا هو الذي يحدد فصاحة الكلمة.

إنّ النظم عند عبد الجبّار يقوم على أساسين، أوّلهما اختيار الألفاظ وانتقائها في صورتها الإفرادية، وثانيها نظم تلك الأفراد في صورة حسنة، مع مراعاة حسن الموقع وجمال الشكل، فتكون الكلمة فصيحة تلائم جاراتها، وتتعلق بأخواتها، وترتبط بالبناء اللغوي وتقع في الموقع اللائق بها، بحيث يحدث ارتباطها بجاراتها وتعلقها بالنظم صورة تؤدي دورا يضفي على المعنى جمالا ورونقا[1].

وهذا يعني أنّ تركيب الكلام بالطريقة التي يقتضيها النظم ينبني على ركيزتين أساسيتين أوّلهما اختيار الألفاظ المناسبة وثانيها نظم هذه الألفاظ نظما معينا، أي ضمها إلى بعضها بمراعاة طريقة تركيب الكلام نحويا، مع الحرص على وضع كل كلمة في المكان اللائق.

ومن هنا نستنتج أنّ عبد الجبّار لم يفصل بين اللفظ والمعنى، إلّا أنّه أعطى الأولوية للفظ وربط فصاحة الكلام به، وهذا لأنّ المعاني حسب رأيه لا تتزايد فهي ثابتة ومحدودة وإنّما التزايد يكون للألفاظ التي بها يتم نظم الكلام بصورة حسنة.

[1]– الحسين أطبيب، نظرية النظم في أصولها الكلامية، المطبعة والوراق الوطنية، ط 1، 2010، ص 116.

3-الفصاحة:

تحدث عبد الجبّار عن الفصاحة، وقد أفرد لها فصلين، عرض في الفصل الأوّل رأي أستاذه أبي هاشم الجبائي، وذكر في الفصل الذي يليه رأيه الخاص، يقول: " قال شيخنا أبو هاشم: إنّما يكون الكلام فصيحا بجزالة لفظه وحسن معناه، ولابد من اعتبار الأمرين "[1] فالفصاحة حسب شيخه تكمن في جزالة اللفظ وحسن المعنى، وهما عنصران مهمّان ليكون الكلام فصيحا، إلّا أنّ الجبائي في قوله هذا أغفل عنصرا أساسيا في بلاغة العبارة، وهو صورة تركيب الكلام، وهو الأمر الذي أدركه القاضي عبد الجبّار، ويظهر ذلك في قوله: " اعلم أنّ الفصاحة لا تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولابد مع الضمّ من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع "[2].

وعلى ضوء هذا القول فإنّ ما يحدد الفصاحة هو طريقة نظم الألفاظ داخل التركيب النحوي، فالألفاظ لا قيمة لها بمعزل عن سياق تركيبها، والدليل على ذلك هو أنّ الألفاظ نفسها قد تكون فصيحة في موضع معين، وقد تفقد فصاحتها في موضع آخر، وبالتالي فإنّ " العبرة في الفصاحة التي بها يتفاضل الكلام حسب عبد الجبّار إنّما هي في مواقعه وكيفية إيراده وطريقة أدائه وما يجري فيه من نسب وعلاقات نحوية "[3] ومعنى هذا أنّ الفصاحة

[1]- القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 199.

[2]- المصدر نفسه، ص 199.

[3]- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 119.

تكمن في النظم الذي سمّاه الضم على طريقة مخصوصة متميزة ويكون ذلك بمخالفة التعبير الشائع العادي إلى تعبير جميل يتميز بالفصاحة والبلاغة، وبعبارة أخرى طريقة أداء التعبير التي تنبني أساسا على اختيار مواقع الألفاظ ومراعاة ترتيبها داخل التركيب النحوي، مع مراعاة العلاقات النحوية التي تربط هذه الكلمات ببعضها داخل النسق أو التركيب النحوي.

فعبد الجبّار ينظر إلى الكلمة نظرتين باعتبارين مختلفين نظرة في حال إفرادها، ونظرة أخرى في حال نظمها مع غيرها من الكلمات وهي في كلتا الحالتين واقعة تحت ثلاثة أحوال:

أوّلا: مفهومها في ذاتها، من حيث وضعها اللغوي الذي لها عند أهلها والناطقين بها.

ثانيا: مفهومها حين تتداول عليها الحركات الإعرابية، فتكون فاعلا أو مفعولا أو حالا أو صفة.

ثالثا: مفهومها حين تأخذ مكانا خاصا في التركيب فتتقدم أو تتأخر[1] فالفصاحة عنده تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي:

1- الإبدال الذي به تختص الكلمات

2- الموقع الذي يختص بالتقديم أو التأخير

3- الإعراب الذي يختص بالحركات الإعرابية، فتكون الكلمة فاعلا أو مفعولا مثلا أو صفة أو حالا.

[1]- الحسين أطبيب، نظرية النظم في أصولها الكلامية، ص 116.

أوّلا. الإبدال: ويقصد به اختيار كلمة معينة من بين كلمات أخرى يمكن أن تصلح في السياق، وتسمّى هذه الصفة أيضا بالاستبدال أو الاختيار، " فالذي تظهر به المزية ليس إلّا بالإبدال الذي به تختص الكلمات "[1].

ثانيا. الموقع: فمثلما تحدث عن الإبدال والذي به يتم اختيار أنسب كلمة للسياق تحدث كذلك عن موقع هذه الكلمة داخل التركيب وعندما تأخذ مكانا خاصا في الكلام فتتقدم أو تتأخر، وقد ركز في كلامه على التقديم والتأخير، فللموقع إذا أهمية كبيرة في مزية الفصاحة، " وإذا استقرت الكلمة في موقع محدد لها داخل السياق فلابد من الرابط بين الموقع الذي تحتله هذه الكلمة والمعنى أو الفائدة الناتجة عن وقوعها في هذا الموقع، وإذا تغيّر هذا الموقع بالتقديم أو التأخير فإنّه يحدث له تحول في الدلالة، فإذا حدث خلل في تلك العلاقة بين موقع الاسم أو الفعل والمعنى الناتج أو المحدد للاسم حال تقدمه، والفعل حال تقدمه وصفة الجمل التي يحدث فيها هذا الخلل بأنّها جمل غير فصيحة "[2]. ومعنى هذا أنّ الألفاظ لا تؤدي وظيفتها ما لم تكن في الموضع المناسب لها لتؤدي المعنى الذي وضعت من أجله.

ثالثا. الإعراب: فبعدما تحدث عن الموقع والإبدال، تحدث عن الإعراب، وهو العنصر الثالث من عناصر الفصاحة التي حددها، فبعد اختيار الكلمة المناسبة للسياق يتم

[1]– القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 200.

[2]– المصدر نفسه، ج 16، ص 200.

وضعها في الموقع المناسب لها، ثم ينظر لها حين تتناوب عليها الحركات الإعرابية (الفاعلية والمفعولية والتمييز...) ويتغير محلها الإعرابي بحسب الموضع الذي فيه، وقد اعتبر هذا العنصر ركنا من أركان فصاحة الكلام إذ أنّها تشترك مع الإبدال "، وقد يجوز في هذه الصفة، أن تكون بالمواضعة... وقد تكون بالإعراب "[1].

ومن هنا نلاحظ أنّ عبد الجبّار قد اتفق مع أستاذه بشأن ربط الفصاحة باللفظ الجيّد والمعنى الحسن، إلّا أنّه أضاف فكرة الجمع بين النظم والفصاحة، وهذا باعتبار أنّ النظم هو قوام الفصاحة، لذلك نجده يربط بين فصاحة الكلام وطريقة نظمه ربطا وثيقا، " وقد جعل من هذا النظم أو الضم كما سمّاه هو المجال الذي تتفاوت فيه القدرات الفنية، وتتحدد به مراتب الإبداع "[2]. " إنّ جملة الكلمات وإن كانت محصورة فتأليفها يقع على طرائق مختلفة، فتختلف لذلك مراتبه في الفصاحة "[3]، وهذا يعني أنّه رغم أنّ الألفاظ محصورة ومحدودة، إلّا أنّ النظم يوفر لنا إمكانية تأليف عدّة تراكيب مختلفة في طريقة صياغتها ومراتبها والتي تمثل المجال الذي يختلف فيه الكلام بين النّاس من العادي إلى الحسن إلى الأكثر حسنا وبلاغة، فطريقة ضم الكلمات وفق طريقة مخصوصة تنقل الكلام من العادي الذي تتوفر فيه الصحة النحوية إلى الفنّي البليغ الراقي الذي يكون في قمة البلاغة.

[1]– المصدر السابق، ص 200.

[2]– مسعود بودوخة، نظرية النظم أصولها وتطبيقاتها، البدر الساطع للطباعة والنشر، ط 1، 2016، ص 17.

[3]– القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 199.

وإضافة إلى حديث القاضي عن الفصاحة وعلاقتها بالنظم نجده كذلك يتحدث عن المتكلم الفصيح، والصفات التي يجب أن تتوفر فيه، وقد حصرها في عدة نقاط، فالفصيح عنده، " يعرف مواقع جمل الكلام إذا تألفت، فيفصل بين ما يتألف من كلمات مخصوصة وبين ما يتألف من غيرها ويعرف الطرائق في هذا الباب، ولابد من محاضرة ما يعلمه، لأنّه قد يجوز أن يتساوى الرجلان في المعرفة وأحدهما أقوى محاضرة من الآخر، وان كان الذي يقصد عنه مثله في العلم أو أزيد لكنّه يحتاج فيما تعلم إلى تثبيت فكره، فلابد مع الوجه الذي ذكرناه من قوة المحاضرة، ولهذا الوجه يتفاضل العلماء بذلك، فيصح من بعضهم من الخطب والشعر ما لا يصح من غيره، وان كان في العلم ربما مائل أو زاد ولابد مع كل ما ذكرناه من تأييد وإلطاف يرد من قبل الله تعالى "[1]، فقد حرص على أن تتوفر في المتكلم الفصيح صفات ثلاثة وهي:

أ-أن يكون عالما ومتقنا للغة العربية وأسرارها.

ب-أن يكون له قدرة على التعبير

ت-أن يحظى بتأييد من الله

" والمحاضرة التي يعنيها القاضي في قوله هي حضور المعنى في النفس وانفعالها به ثم التعبير عنه، فالفصيح هو الذي يتمكن من التعبير عمّا يشعر به ويخرج كلامه موافقا للمعبر عنه والمعبر إليه أيضا، ويختلف النّاس في هذه الدرجة من الإحساس بالمعنى

[1]- المصدر السابق، ص 201.

والانفعال به، وبالتالي فإنه لا يلتق رجلان عند نفس النقطة أو الدرجة في سلم الفصاحة "[1] كما أنّ القاضي أشار إلى نقطة مهمة وهي قدرة المتكلم على التعبير، ولكن قبل كلّ شيء لابد أن يكون لهذا المتكلم موهبة من عند الله ممّا يميزه عن غيره، ويجعله يتفوق على غيره في التعبير.

ومن خلال كل ما تقدّم ذكره نصل إلى أنّ الفصاحة حسب رأي القاضي عبد الجبّار تظهر من خلال طريقة أداء الكلام وما تتضمنه من علاقات نحوية، وذلك بضمّ الكلمات إلى بعضها، ووضع كل منها في موقعها المناسب لها حتى يلائم معناها معاني الكلمات المجاورة لها مع ضرورة مراعاة القواعد النحوية التي هي أساس كل تركيب نحوي.

4-الحقيقة والمجاز

يعرّف القاضي عبد الجبّار المجاز قائلا: " هو أن نستعمل اللفظ في غير ما وضع له في الأصل "[2]، وقد صرّح في بعض المواطن من كتاباته معرّفا المجاز تعريفا أكثر وضوحا فذكر أنّ " التجوز هو أن توضع اللفظة في غير موضعها وأن يفاد بها غير ما وضعت له "[3]، وبالتالي فإنّ المجاز عنده قائم على أمرين:

---

[1]- تفاحة بعطوط، معايير الفصاحة عند القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني- دراسة ومقارنة- مذكرة لنيل شهادة الماستر في ميدان اللغة والأدب العربي، مخطوطة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015- 2016، ص 46.

[2]- القاضي عبد الجبّار، شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر، القاهرة، ط 1، 1995 ص 436.

[3]- القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، خلق القرآن، قوّم نصّه إبراهيم الأبياري بإشراف طه حسين ج 7، د.ط، د.ت، ص 209.

أ-**النقل:** وهو نقل اللفظ عن موضعه الأصلي، واستعماله في موضع جديد وقد عبّر عنه القاضي بقوله " أن توضع اللفظة في غير موضعها "[1].

ب-**المعنى الجديد:** وهو المعنى الناتج عن العبارة المجازية، والذي أشار إليه بقوله " أن يفاد بها غير ما وضعت له "[2].

فالمعنى المجازي إذن هو معنى مباين لمعنى الأصل، إلّا أنّه يرتبط به ارتباطا وثيقا يقول عبد الجبّار: " ولا فصل فيما ذكرناه بين الحقيقة والمجاز بل ربما كان المجاز أدخل في الفصاحة، لأنّه كالاستدلال في اللغة، والغالب أنّه يزيد على المواضعة السابقة، ولأنّه مواضعة تختص فلا تفارق المواضعة العامة، فلا يمتنع أن يكون كالحقيقة وأزيد "[3]، فهو يعتبر المجاز مواضعة خاصة تزيد على المواضعة الأصلية (الحقيقة اللغوية) إلّا أنّها ترتبط بها ارتباطا وثيقا، وذلك لأنّ الاستعمال المجازي للكلمة داخل التركيب النحوي يكسب الكلمة معنى آخر غير معناها الحقيقي الذي تعارف عليه النّاس، ولكنّه يشابه ببعض الاعتبارات المعنى الذي وضعت له هذه الكلمة، ويمكن أن نقدّم مثالا على ذلك لنوضح الفكرة وهو استعمال كلمة " البحر " في العالم الغزير علمه، لأنّه يشابه البحر من الماء في الغزارة والسعة، وهذا دليل على أنّ المعنى المجازي للكلمة داخل التركيب له علاقة وثيقة بالمعنى الحقيقي لها.

---

[1]- المصدر السابق، ص 209.

[2]- المصدر نفسه، ج 7، ص 209.

[3]- المصدر نفسه، ج 16، ص 200.

فقد ربط عبد الجبّار المجاز بالنظم والسياق، وهذا من منطلق أنّ الكلمة المفردة لا يمكن أن تكون مجازا، وإنّما يتحدد معناها ما إذا كان مجازيا عند تأليفها وضمّها إلى أخواتها داخل التركيب النحوي، ووضعها في المكان المناسب لها حتى يكون معناها مناسبا لمعاني أخواتها، وبالتالي فإنّ بلاغة المجاز ترجع إلى طريقة تركيب الكلمات داخل النسق اللغوي وفق قواعد اللغة، مع الاعتماد على معاني النحو من تقديم وتأخير، وذكر وتعريف وغيرها التي ترتقي بالكلام العادي إلى الكلام الفصيح البليغ.

نستنتج من كلّ ما تقدم أنّ القاضي عبد الجبّار قد ربط المجاز بالنظم، وهذا باعتباره أساس بلاغته وجماله ولولاه لما كان الكلام بليغا، كما أنّ المعنى المجازي للكلمة داخل النظم له علاقة وثيقة بالمعنى الحقيقي للكلمة، إلّا أنّ للمجاز ميزة تضاف إلى فضيلة النظم إذ إنّه يلطف الكلام ويكسبه حلاوة ويكسوه رشاقة أكثر من الحقيقة.

المبحث الثاني: النظم عند عبد القاهر الجرجاني

1- مفهوم النظم

2-أسس نظرية النظم

3-اللفظ والمعنى

4-الفصاحة

5-الحقيقة والمجاز

1-مفهوم النظم:

يعد الإمام عبد القاهر الجرجاني من الشخصيات الفذة التي وقفت على أسرار البيان ولا سيما في القرآن الكريم إذ ألف كتابيه القيمين " أسرار البلاغة " و" دلائل الإعجاز " حيث تحدث فيهما عن النظم، وكثيرا من علوم البلاغة وخصوصا في الكتاب الأخير.

تشير المصادر إلى أنّ الجرجاني لم يكن أوّل عالم تطرّق إلى دراسة النظم فقد عمد إلى دراسته علماء كثيرون قبله بتسميات أخرى ولم يحض بالتنظير إلّا بعد مجيء الجرجاني الذي حدد أسسه وتمكن من وضع معالم نظرية نحوية سمّاها نظرية النظم.

عرّف الجرجاني النظم قائلا: « أعلم أنّ ليس النظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها »[1]. فالنظم عنده هو عبارة عن ضمّ الكلمات إلى بعضها داخل تركيب معين وفق قواعد النحو وقوانينه، لذلك فانه لا يمكننا الخروج عن قواعده، وأي خروج عنها سيؤدي حتما إلى اختلال في المعنى. إنّ النظم بنية أو كلام ينشأ وفق النحو بوصفه أنساقا قواعدية تجريدية، وإذا صحّ هذا التعبير فالنظم جسد روحه النحو، وعلى هذا الأساس فالنظم في جوهره هو النحو في أحكامه.

[1]- الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، ص 81.

وفي سياق آخر يقول: « معلوم أنّ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض »[1]، فالنظم إذا لا يتحقق إلا من خلال إلحاق كل كلمة بأختها بحيث تتعلق ببعضها في سلسلة من الجمل لا تستغني الواحدة منها عمّا قبلها، ولا عمّا بعدها، وأن يكون لكل كلمة موقع خاص بها حسب ما يقتضيه حالها مع الالتزام بقواعد النحو وقوانينه ثم وضح طرق التعليق قائلا: « والكلم ثلاث، اسم وفعل وحرف وللتعليق فيما بينهما طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق الحرف بهما »[2]. فارتباط الكلمات ببعضها يتم عبر طرق معلومة، وذلك إمّا بتعلق الاسم بالاسم، أو الاسم بالفعل، أو بتعلق الحرف بهما معا أي بالاسم والفعل.

1-1- تعلق اسم باسم: بأن يكون خبرا عنه أو حالا عنه، أو تابعا له أو صفة أو تأكيدا أو عطف بيان أو بدلا، أو عطفا بحرف، أو بأن يكون الأول مضافا إلى الثاني أو بأن يكون الأوّل يعمل في الثاني عمل الفعل ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول[3]، وذلك في اسم الفاعل كقوله تعالى: « **أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا** »[4] واسم المفعول كقوله تعالى: « **ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ** »[5].

---

[1]- المصدر السابق، ص 4.

[2]- المصدر نفسه، ص 4.

[3]- المصدر نفسه، ص 4.

[4]- القرآن الكريم، سورة النساء: الآية 75.

[5]- القرآن الكريم، سورة هود: الآية 103.

1-2 - تعلق الاسم بالفعل: بأن يكون فاعلا له أو مفعولا فيكون مصدرا قد انتصب به، كقولك: ضربت ضربًا وقولك: ضربت زيدًا[1]، ففي قولك ضربت ضربًا فإنّ كلمة ضربًا قد تعلقت بالفعل " ضربَ "، وكلمة " ضربًا " محلها الإعرابي مفعول مطلق، أما في قولك " ضربت زيدًا "كذلك كلمة زيدًا تعلقت بالفعل ضرب ومحلها الإعرابي هو المفعولية.

1-3-تعلق الحرف بهما: وهي الطريقة الثالثة من التعليق ويمكن أن نوضح ذلك بأمثلة: مررت بزيد، مررت على زيد[2]، ففي هذه الأمثلة نجد أن حرف الجر " الباء " و" على " قد تعلق بالاسم والفعل معا، إذ لا يمكننا أن نقول " مررت زيد " فالكلام هنا لا يستقيم ولا يفيد معنى ولكن لمجرد أن أدخلنا حرف الجر بينهما أصبح الكلام نظمًا أو نسقًا لغويا مفهومًا.

2-أسس نظرية النظم:

2-1-نظم المعاني في النفس ثم نطق الألفاظ حذوها:

اعتبر الجرجاني ترتيب المعاني في النفس عنصرا أساسيا في النظم، فالنظم عنده ليس نظما للألفاظ أو الحروف، بل نظم المعاني في النفس أوّلا، فإذا تمّ ذلك فما على الألفاظ إلّا أن تتبع أثارها يوضح ذلك بقوله: " فإذا وجب لمعنى أن يكون أوّلا في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أوّلا في النطق، فأمّا أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة

[1]- نصر الدين إبراهيم، فكرة النحو البلاغي في ضوء نظرية النظم للإمام عبد القاهر الجرجاني، مجلة كلية المعارف الجامعية، مجلة دورية علمية محكمة جامعة، الأنبار، العراق، العدد 20، 1993 م، ص 319.

[2]- المرجع نفسه، ص 319.

قبل المعاني بالنظم والترتيب وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها فباطل من الظّن "[1].

فتأليف الكلمات داخل أيّ تركيب نحوي يتطلب من المتكلم أوّلا أن ينظم المعاني النحوية التي يود التعبير عنها ويرتبها في نفسه وفق أحكام النحو، ومتى فرغ من ذلك، لم يحتج إلى أن يفكر في الألفاظ وإنّما تأتيه بمجرد التفكير بهذه المعاني وتترتب بطريقة آلية بحسب ترتيب المعاني النحوية في النفس.

وقد أشار تمام حسّان إلى ما عناه الجرجاني بالمعاني المرتبة في النفس بقوله: « يرى عبد القاهر الجرجاني أنّ المقصود بالنظم إنّما هو نظم المعاني النحوية في النفس... ومعنى النظم أن يعمد المتكلم إلى اختيار ما يتناسب غرضه من هذه المعاني إذ يوردها على خاطره قبل أن يبني لها الكلمات »[2]، كأن يختار الفاعلية أو المفعولية أو المبتدأ أو الخبر أو الفعل المبني للمعلوم أو المجهول، أو الماضي أو المضارع إلى غير ذلك ثم يختار الكلمات المناسبة لهذه المعاني النحوية الوظيفية، فالجرجاني لا يقصد بهذه المعاني المعنى المعجمي أو الدلالي الذي يشتمل عليه اللفظ، وإنّما يشير إلى المعاني التي تنشأ من خلال التركيب بواسطة العلاقات النحوية التي تربط الكلمات فيما بينها مثلا (فعل+ فاعل+ مفعول به)

[1]– الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، ص 52.

[2] – حسان تمام ، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ج 2، ط 1، 2006، ص ص 334، 335.

أو (فاعل+ فعل+ مفعول+ ...الخ)، فإذا ترتبت هذه المعاني النحوية في خاطره أولا فإن الألفاظ المنطوقة تترتب ثانيا.

وممّا سبق يتضح أنّ ترتيب المعاني في النفس هي التي تحتل المرتبة الأولى في نظم الكلام، قبل نظم الألفاظ، فنسق المعاني النحوية في النفس أسبق من ترتيب الألفاظ في النطق، وإذا حدث الأوّل يتبعه الثاني.

2-2- التعلّق النحوي:

إن التعلّق هو الركن الثاني من أركان نظرية النظم، والتعلّق لغة هو مصدر أخذ من الفعل علّق بمعنى التصق، ومصطلحا جاء بمعنى كيف تلتصق كلمة بأخرى داخل التركيب النحوي وفق قوانين النحو، وقد اعتبره الجرجاني ركنا أساسيا في عملية النظم، يقول: « واعلم انّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أنّ لا نظم في الكلام، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك »[1] ففكرة النظم مبنية من أوّلها على أن الكلام عبارة عن سلسلة من الكلمات، ولا بد لكل كلمة أن تتعلق بأختها، وأن يكون معناها مناسبا لما قبلها وما بعدها، وهذه المفردات لا توضع بجوار بعضها دون روابط بينها بل يتم ذلك التجاور بعلاقات نحوية وبدونها لا يستقيم الكلام ولا يفيد معنى يحصل السكوت عنه.

[1]- الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، ص 55.

إذن فالجرجاني يقصد بالتعلّق النحوي " إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللفظية المعنوية... ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر من التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية "[1]، فنظم الكلام لا يتم بمجرد ربط الكلمات فيما بينها، وإنّما لا بد أن تنشأ بينها علاقات نحوية التي تسهم بشكل كبير في إيصال المعنى للمتلقي، وهذا باعتبار أن النسق اللغوي ليس مجموعة متجاورة من الكلمات، بل هي شبكة مترابطة من العلاقات لكل علاقة منها دلالتها وخصوصيتها، فاللفظة لا تكسب معناها وخصوصيتها في التعبير إلّا بضّمها إلى أخواتها، وتعلقها بها على نحو مخصوص، كما أن المعاني النحوية أيضا تؤدي دورا كبيرا في توضيح المعنى، كالتقديم والتأخير مثلا، فإذا قلنا أعمر حضر؟ وأحضر عمر؟ فإن المعنى في هاتين الجملتين مختلف، ففي الجملة الأولى نتساءل إذا كان عمر هو الذي حضر أم غيره؟ أما في الجملة الثانية نتساءل هل حضر عمر أم لم يحضر؟.

ويفصل الجرجاني في هذا الشأن بقوله: « وإذا نظرنا في ذلك علمنا أنّ لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعول أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر... أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الأخر، فتجيء بهما بعد

[1]– حسّان تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 2004، ص 307.

الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس »[1]، فهذا التعلق في جملته ثلاثة أقسام كما ذكرنا سابقا وهي:

- تعلق اسم باسم: كأن نجعل أحدهما خبرا عن الآخر مثل: زيد كريم.
- تعلق اسم بفعل: وذلك بأن نجعله مثلا فاعلا لفعل مثل: جاء محمد.
- تعلق الحرف بهما: مثل: مررت بزيد.

نستنتج أنّ التعلق النحوي هو دعامة النظم وأساسه وهذا لأنّ الكلمات داخل التركيب النحوي لا توضع بطريقة عشوائية وإنّما لابد لها أن تتعلق ببعضها وفق أحكام النحو، وأن تكون معانيها متناسبة ومتلائمة مع بعضها، والتعلق النحوي لا يكون بمجرد ضم كلمة إلى أخرى، وإنّما لابد أن تربط بين معانيها النحوية علاقات نحوية توفرها قواعد اللغة وقوانينها المتعارف عليها بين أبناء اللغة الواحدة إذ لا يمكن للمتكلم أن يحيد عنها.

2-3- أساس تخير الموقع:

هذا العنصر له علاقة وثيقة بعنصر ترتيب المعاني في النفس إذ إنّه لا يمكن للنظم أن يتحقق بمجرد ترتيب المعاني في النفس، وإنّما لابد من العلم بمواقعها، يقول الجرجاني: « وإنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق »[2]، فمن خلال ترتيب المعاني النحوية في النفس فإنّ كل لفظة توضع في المكان

[1]- الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، ص 55.

[2]- المصدر نفسه، ص 54.

المناسب لها، وكذلك الحال عند النطق بالألفاظ فإنّ كلّ لفظة توضع وترتب داخل السياق أو التركيب النحوي بحسب ترتيب المعاني النحوية في النفس.

إنّ ضم الكلمات إلى بعضها في تأليف معين، أمر غير كاف لتحقيق المعنى المراد منه، وإنّما لابد من مراعاة موقع كل كلمة من بين أخواتها داخل التركيب، فلكل كلمة مكانها المناسب، ولكل مكان كلمة مناسبة له بحيث لو حوّل ذلك اللفظ من مكانه أو أزيل عنه زال الجمال فيه، « وهل يقع في وهم أحدهم. وإن جهد. أن تتفاضل الكلمتان من غير أن ننظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم، ... وهل تجد أنّ أحداً يقول هذه اللفظة فصيحة إلّا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها »[1].

ومعنى هذا أنّ كل كلمة داخل التركيب أو النظم لابد أن تتخذ مكانًا مناسبا لها ، وذلك لتناسب ما قبلها وتلائم ما بعدها من الكلمات، ومن هنا فإنّ النظم أو التركيب اللغوي هو الذي يجعل الكلمة فصيحة.

ويضيف في هذا الشأن: « وهذا باب واسع فإنّك تجد متى شئت الرجلين قد استعملا كلمة بأعيانها، ثم ترى هذا قد فرع السماء، وترى ذاك قد لصق بالحضيض »[2]، أي أننا قد نجد رجلين قد استعملا الكلمة نفسها، إلّا أننا نرى أحدهما قد أحسن اختيار الموقع لها، فبلغ سماء الفصاحة، في حين نرى الآخر قد لصق بالحضيض نظرًا لعدم اختياره المكان المناسب لها، فالذي بلغ سماء الفصاحة بالكلمة المختارة يعود إلى الكلمات الأخرى المتجاورة

[1]– المصدر السابق، ص 44.

[2]– المصدر نفسه، ص 48.

معها (النظم) والعكس بالنسبة لمن بلغ الحضيض، ومن هنا تظهر أهمية اختيار الموقع بوصفه أحد أسس نظم الكلام.

2-4- توخي معاني النحو:

إنّ توخي معاني النحو في عملية النظم ركن أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، وقد جعل الجرجاني هذا الركن مرادفًا للنظم، فلا يمكن تصور النظم إلّا من خلال علاقات متشابكة بين أجزاء الكلام مع توخي معاني النحو بينهما، يقول: « ليس النظم شيئا غير توخي معاني النحو وأحكامه بين الكلم »[1].

إنّ طريقة نظم الكلام وتأليفه إذًا لا يمكن أن تخرج عن هذه المعاني المعروفة من ذكر أو حذف أو تعريف أو تذكير أو تقديم أو تأخير إلّا أنّ إدراك هذه المعاني في أنفسها ليس موضع فضل، وإنّما الفضل في وضعها حيث يحسن أن توضع، وتصور الغرض أدق تصوير، وذلك يقتضي التخير والانتقاء، وتفضيل معنى من هذه المعاني على آخر يظن أنّه يقوم مقامه، فكان لابد من توخي معاني النحو، وحسن تخيّرها ومعرفة كيفية الربط بينها وبين أداء الغرض، وهو الأمر الذي قصده الجرجاني بـ "توخي معاني النحو"، « فلو لم تختلف هذه المعاني باختلاف موضعها في الكلام بأن حسن التنكير أو الحذف مثلا- باعتبارهما معنيين من معاني النحو- في كل موضع يقعان فيه ما كنّا في حاجة إلى هذه المعاناة، وما اختلف نظم عن آخر وما تفاوتت مراتب البلاغة وما احتاج أديب أو كاتب إلى توخي معاني

[1]- الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، ص 525.

النحو ذلك الذي أبدأ فيه عبد القاهر وأعاد باعتباره التفسير الصحيح والمعنى الدقيق للنظم .»[1]

استطاع الجرجاني بفكره الثاقب أن يقدم تفسيرا دقيقا للنظم والذي يقوم أساسا على توخي معاني النحو، فالمزية ليست في هذه المعاني في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض، وباختلاف هذه المعاني باختلاف موضعها في الكلام يختلف نظم عن آخر، وتتفاوت درجة البلاغة من كلام إلى آخر، ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي وهو قول إبراهيم بن العباس [من الطويل].

فَلَوْ إِذْ نَبَا دَهْرٌ، وَأَنْكَرَ صَاحِبٌ وَسُلِّطَ أَعْدَاءٌ، وَغَابَ نَصِيرُ

تَكُونُ عَنِ الْأَهْوَازِ دَارِي بِنَجْـوَةٍ وَلَكِـنْ مَقَادِيرٌ جَرَتْ وَأُمُـورُ

وَإِنِّي لَأَرْجُـو بَعْـدَ هَـذَا مُحَمَّـدًا لِأَفْضَلَ مَا يُرْجَى أَخٌ وَوَزِيرُ

يعلق عبد القاهر على هذه الأبيات فيقول: « فإنّك ترى ما ترى من الرونق والطلاوة ومن الحسن والحلاوة، ثم تتفقد السبب في ذلك، فتجده أنما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو إذ نبا دهر على عامله الذي هو تكون، وأن لم يقل: فلو تكون على الأهواز داري بنجوة إذ نبا دهر ثم أن قال: تكون ولم يقل كان، ثم أن نذكر الدهر ولم يقل: فلو نبا الدهر، ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى من بعد، ثم أن قال: وأنكر صاحب ولم يقل: وأنكرت

[1]– رشيد عبد الفتاح حجاب، نظرية النظم عند الجرجاني عبد القاهر وصلتها بقضية اللفظ والمعنى، مجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد 9، 1979 م، ص 315.

صاحبًا لا ترى في البيتين الأولين شيئا غير عددته لك تجعله حسنا في النظم، وكله من معاني النحو كما ترى. وهذا السبيل أبدا في كل حسن ومزية رأيتهما قد نسبا إلى النظم وفضل وشرف أجبل فيهما عليه »[1].

إنّ الجرجاني حينما علّق على هذه الأبيات أشار إلى أنّ ما نراه فيها من الرونق والحلاوة، إنّما عائد في الحقيقة إلى توخي معاني النحو بحيث نجده قد قدّم الظرف الذي هو إذ نبا على عامله الذي هو تكون ولم يقل: فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة إذ نبا الدهر وقال: تكون ولم يقل: كان، كما أنّه نكر كلمة الدهر ولم يقل: إذ نبا الدهر ثم قال: أنكر صاحب، ولم يقل وأنكرت صاحبًا.

فمعرفة الشاعر كيفية استعمال هذه المعاني النحوية من تقديم وتأخير، وتنكير داخل السياق أو التركيب النحوي هو الذي زاد نظم الأبيات حلاوة وجمالا وشرفا.

إنّ توخي معاني النحو، وحسن توظيفها داخل النظم ووضع الكلمات في موقعها المناسب لها حسب ما يقتضيه علم النحو هو الذي يحدد فصاحة الكلام بحيث إنّه يضفي على النظم لمسة من الجمال والحسن ممّا يجعله نظمًا بليغا يسمو عن الكلام العادي ويتميز به صاحبه نحو كلام يوصف بالفصاحة والبلاغة.

[1]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 86.

3- اللفظ والمعنى

لقد رفض الجرجاني فكرة الفصل بين اللفظ والمعنى، لأنّ نظم الكلام لا يتعلق باللفظ وحده ولا بالمعنى وحده، وإنّما هو مرتبط بهما معًا، فلا موضع حكم ولا موضع حسن للفظ منفردا، وكذلك المعنى قبل أن يعبّر عنه بلفظ، وإنّما باجتماعهما على نسق معين يكون موضع استحسان أو استهجان، إلّا أنّه دافع عن المعنى كثيرا وجعله أسبق من اللفظ باعتباره المحور الأساسي في التركيب النحوي وبه تحدث الفائدة، فهو يرى أن علاقة اللفظ بالمعنى هي علاقة خادم بمخدوم حيث يقول: " وليت شعري هل كانت الألفاظ إلّا من أجل المعاني؟ وهل هي إلّا خدم لها ومصرفة على حكمها، أو ليست هي سمات لها وأوضاعًا قد وضعت لتدل عليها؟ "[1] أي أن الألفاظ هي مجرد علامات وضعت لتدل على المعاني، فليس للألفاظ وظيفة سوى تبليغ المعاني وخدمتها، وهذا يدل أنّ الجرجاني يولي للمعاني أهمية كبيرة مقارنة بالألفاظ.

إن الجرجاني يجعل اللفظ بالنسبة للمعنى كمنزلة العبد عند سيّده، فهي خادمة وليس للخادم أن يتصرف إلاّ وفق أوامر سيدّه ومالكه يقول: « لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنّك تتوخى في الترتيب في المعاني وتعمل الفكرة هناك، فإذا تمّ ذلك اتبعتها الألفاظ قفوت بها

[1]- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 417.

أثارها "[1]، ومعنى هذا أنّ المتكلم يرتب أولاّ في ذهنه المعاني التي يودّ التعبير عنها، وإذا فرغ من ذلك فإنّ الألفاظ تأتي بمفردها دون أن يطلبها، فاللفظ إذا هو مجرد وعاء يوضع فيه كنز ثمين ألا وهو المعنى، فينساب اللفظ على اللسان تبعا له ولا يمكن لهذا اللفظ أن يؤدي على أنّه خدمة للمعنى إذا كان منفردا إلا إذا كان مترتبا ومعلّقا ببعضه وفق قواعد النحو وأحكامه.

والجرجاني بذلك يرد على الذين يقدّمون اللفظ على المعنى وعلى رأسهم الجاحظ وعبد الجبار المعتزلي يقول: " واعلم أنّه إذا نظر ناظر في شأن المعاني والألفاظ إلى حال السامع، فإذا رأى المعاني تقع في نفسه من بعد وقوع الألفاظ في سمعه ظنّ لذلك أنّ المعاني تبع للألفاظ في ترتيبها "[2]، فالواجب إذن أن يكون الاعتبار بحال المتكلم لا بحال السامع لأنّ المتكلم هو واضع النظم ومؤلفه، وأنّ السامع هو المتلقي للفظ الحامل للمعنى فقط، فالاعتبار بحال الواضع لا بحال السامع.

وهو بهذا القول يرفض فكرة أنّ المعاني هي التي تتبع الألفاظ وأنّها تترتب بحسب ترتيب الألفاظ، " فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها علمنا أنّ الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة "[3]، ومعنى هذا أنّه لو كانت المعاني تابعة للألفاظ في ترتيبها لكان من المستحيل أن تتغير المعاني والألفاظ بحالها لم تتغير ولا تغيّر مكانها، فما دام أنّ المعاني تتغير دون أن تتغير الألفاظ أو أن يتغير مكانها

[1]– المصدر السابق، ص ص 53، 54.

[2]– المصدر نفسه، ص 417.

[3]– المصدر نفسه، ص 383.

فهو دليل كافٍ على أنّ الألفاظ هي التي تتبع المعاني وأنّ هذه الأخيرة هي التي تحتل المرتبة الأولى وليس العكس.

ويؤكد على الردّ نفسه في سياق آخر: « وهذه شبهة أخرى ضعيفة عسى أن يتعلق بها مُتعلق ممّن يقدّم على القول من غير روية، وهي أن يدّعي أنّ لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم اللفظي، وتعديل مزاج الحروف حتّى لا يتلاقى في النطق حروف تثقل على اللسان كالذي أنشده الجاحظ من قول الشاعر:[من السريع]

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانِ قَفْرٍ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

قال الجاحظ: فتفقد النص الأخير من هذا البيت فإنّك تجد بعض ألفاظه تتبرأ من بعض... ويزعم أنّ الكلام إذا سلم من ذلك وصفا من شوبة كان الفصيح المشاد به، والمشار إليه وأنّ الصفاء يكون أيضا على مراتب يعلو بعضها، وأنّ له غاية إذ انتهى إليها كان الإعجاز »[1].

يرى الجاحظ أن الكلام الفصيح يكون بتلاؤم أصوات الكلمات وعدم تلاؤم أصواتها يجعل منه ثقيلا غير فصيح إلّا أنّ الجرجاني يشير إلى فساد هذا القول بقوله: « يلزمك منه على قياس قولك أن تجوز أن يكون هاهنا نظم للألفاظ وترتيب لا على نسق المعاني ولا على وجه يقصد به الفائدة، ثم يكون مع ذلك معجزًا وكفى به فسادا »[2]، وهو ردّ صريح على الجاحظ الذي ربط فصاحة الكلام بتلاؤم أصوات الكلمات فقط وأهمل المعنى الذي هو أساس

[1]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 57.

[2]– المصدر السابق، ص 60.

الكلام، بحيث يرى أن نظم الكلام هو نظم للمعاني أيضا وليس نظم للألفاظ فقط فلو كان النظم هو نظم للألفاظ فقط لكان بإمكاننا أن نرتب الكلمات داخل النسق اللغوي حتى وإن لم يكن لكل كلمة منها معنى معجميا كأن نقول مثلا: [قاص التجين شحاله بتراسيه القاخي] ، إلاّ أن هذا الأمر مستحيل لأنّ الغاية من الكلام هو إيصال المعنى إلى السامع والذي يتطلب التناسب الدلالي والعقلي بين المفردات، فملائمة معنى الكلمة لمعنى أخواتها داخل التركيب النحوي هو الأساس الذي يقوم عليه النظم.

الجرجاني إذًا من الذين دافعوا كثيرا عن المعنى دون إغفال اللفظ فالمعنى أسبق من اللفظ، واللفظ تبع للمعنى ليشكل في الأخير ثنائية لا تقبل الفصل، فالنظم في حقيقة الأمر هو نتيجة اجتماع اللفظ والمعنى من خلال النسق النحوي وفق قواعد النحو.

4- الفصاحة

حدّد الجرجاني مفهوم الفصاحة في اللغة قائلا أنّ « الفصاحة في اللغة الإبانة عن المعنى بدلالة قولهم: فصيح وأعجم، وقولهم أفصح الأعجمي وفصح اللّحان، وأفصح الرجل بكذا إذا صرّح به »[1].

فالفصاحة إذن تعني وضوح الألفاظ وسلاستها وتبليغها المعنى.

جعل الجرجاني النظم (التركيب النحوي) معيارا لتحديد الفصاحة والبلاغة، وبالتالي فالكلمات المفردة خارج سياق تركيبها لا فصاحة فيها « فقد اتضح اتضاحًا لا يدع للشك

[1]- المصدر نفسه، ص 352.

مجال أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة للتي تليها »[1].

إنّ اللفظة لا قيمة لها في ذاتها وإنّما تكتسب قيمتها داخل سياق تركيبها بحيث تكون بجوار كلمات أخرى وفق مقتضيات النحو ويكون معناها ملائما لمعانيها، ومتى تحقق ذلك أصبح الكلام فصيحًا بليغًا، وقد قدّم الجرجاني مثالا على ذلك وهو قوله تعالى: « ﴿اِشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ »[2]، « فإذا قيل إنّ لفظة اشتعل في مراتب الفصاحة فإننا لا نوجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولا بها الرأس معرفا بالألف واللاّم ومقرونا إليهما الشيب منكرا منصوبا »[3]، إنّ كلمة اشتعل في قوله تعالى" اشتعل الرأسُ شيبا " قد بلغت قمّة الفصاحة، إلّا أنّ هذه الفصاحة لم تنلها وهي منفردة وإنّما تحققت لها داخل التركيب النحوي وذلك عندما اقترنت بها كلمة " الرأس " معرفًا بالألف واللاّم، وكلمة " شيبا " نكرة منصوبة وهذا يعني أنّ فصاحة الكلمة مرتبطة بسياقها اللغوي، لأن الفصاحة لا تجب للفظة وحدها مفصولة عمّا قبلها وما بعدها بل تحصل للألفاظ مجتمعة.

والدليل الذي قدمه الجرجاني على أنّ الألفاظ المفردة لا يمكن لنا الحكم عليها بالفصاحة أو خلافها إلاّ إذا أُدخلت داخل التركيب النحوي، هو أن الألفاظ قد تحسن في مواضع ولا تحسن في أخرى يقول: « وممّا يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في

[1]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 36.

[2]– سورة الكهف: الآية 15.

[3]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 264.

موضع ثم تراها بعينيها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر »[1]، وبالتالي فإنّ الكلمة تكون في غاية فصاحتها في تركيب لغوي ونجدها بعينها في تركيب آخر ليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير وهذا راجع إلى طريقة نظم الكلام، فالنظم الجيد المحكم هو الذي يجعل اللفظة تبدو حسنة، وبالمقابل رداءة النظم تؤثر في الكلمة ذاتها وتجعلها تفقد حسنها وفصاحتها، وبالتالي فإن الكلمة المفردة لا قيمة لها إلا في إطار النظم بجانب كلمات أخرى، وهذا ما يؤكد أهمية النظم (التركيب النحوي) وقيمته، ويمثل لذلك بكلمة « شيء » « في قول عمر بن أبي ربيعة: [من الطويل]

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَـيْءِ غَـيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كَالدُّمَى

فإنك تعرف حسنها ومكانها من القبول

ثم أنظر إلى قول المتنبي

لَوِ الفَلَكَ الدَوَّارَ أَبْغَضْتَ سَعْيَهُ لَعَوَّقَهُ شَيْءٌ عَنِ الدَوَرَانِ

فإنّك تراها تثقل وتضؤل بمقدار حسنها وجمالها »[2].

فكلمة « شيء » في كامل فصاحتها، وهذا راجع إلى حسن توظيفها داخل التركيب النحوي بحيث وضعت في المكان المناسب لها وفق ما تقتضيه قواعد النحو.

كما أنّ معناها ملائم لمعنى التي قبلها والتي بعدها، أمّا في قول المتنبي فإننا نراها ثقيلة، وهذا لأن الشاعر لم يوفق في توظيفها بحيث أنه لم يختر لها مكانًا مناسبًا كما أن

[1]– المصدر السابق، ص 45.

[2]– المصدر نفسه، ص 46.

معناها لا يناسب معنى الكلمة التي قبلها والتي بعدها، مما أفقدها حسنها وفصاحتها، وهذا يدل أن النظم أو التركيب النحوي هو الذي يحدث تناسق الدلالة، ويبرز المعنى المراد إيصاله من خلال هذا التركيب، كما أن الكلمة لا تُحدد وظيفتها ولا تأخذ قيمتها النحوية إلا بموقعها الخاص بها.

ومن هنا يتضح أنّ الفصاحة عند الجرجاني ترتبط باللفظ والمعنى متعلقين بنظم الكلمات والمعاني إلا أنه يجعل المعنى في المقدمة لأنّه الأساس الذي ينبني عليه النظم، إذ يقول: « فالمزية التي من أجلها استحق اللفظ الوصف بأنه فصيح هي في المعنى دون اللفظ، لأنه لو كانت بها المزية التي من أجلها لا يستحق اللفظ الوصف بأنه فصيح تكون فيه دون معناه »[1].

وعلى هذا فإنه ما من شك أنّ المعاني هي الأصل في عملية النظم وإليها ترجع المزية والفضيلة، لأن الألفاظ ليست إلا مجرد وسيلة للتعبير عن هذه المعاني التي تكون في الأذهان قبل أن تتحول إلى لفظ معبر، فالنظم إذن ليس مجرد وضع للكلمات فقط وإنما لابد من تناسق معاني هذه الكلمات داخل النسق اللغوي وفق ما يقتضيه النحو، وذلك لإيصال المعنى المراد للمتلقي.

[1]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 401.

نستنتج أن الفصاحة تحدث في الكلم بعد التأليف أي بعد ضمّها إلى بعض في الجملة فالفصاحة لا توجد في اللفظة مقطوعة من الكلام الذي تدخل فيه بل موصلة بغيرها من حيث المعنى، فالمعول عليه في الفصاحة والبلاغة هو نظم الكلام، أي تركيبه اللغوي.

5- الحقيقة والمجاز:

لقد كان لعبد القاهر الجرجاني حديث عن العديد من المسائل البيانية في كتابيه " دلائل الإعجاز " و" أسرار البلاغة " من تشبيه واستعارة وكناية ومختلف ضروب المجاز، وبين أن بلاغتها تعود إلى النظم.

يفرق الجرجاني بين الحقيقة والمجاز قائلا: « إنّ الحقيقة أن يقرّ اللفظ على أصله في اللغة، والمجاز أن يزال عن موضعه، ويستعمل في غير ما وضع له، فيقال أسد ويراد شجاع، وبحر ويراد جواد »[1]. ومن هنا نفهم أنّ الحقيقة هي استعمال اللفظ في معناها الأصلي كاستعمال لفظة الأسد للدلالة على الحيوان المفترس، أمّا المجاز فهو انتقال الكلمة من معناها الأصلي إلى معنى مجازي، وهو أيضا الابتعاد عن الاستعمال المألوف للكلمة.

ويقول في موضع آخر عن المجاز: " إن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ، حتى يكون هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهرها وضعت له في اللغة، ولكن يشار بمعانيها إلى معانٍ أخر "[2]، والجرجاني بهذا القول يدخل تحت داخل دائرة المجاز كلّ ضروب القول التي يكون فيها اتساع وعدول بالألفاظ عن معانيها الظاهرة إلى

[1]- المصدر السابق، ص 36.

[2]- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 174.

معانٍ أخرى يشار إليها بمعاني هذه الألفاظ، نفهمها من خلال السياق الكلامي الذي وردت فيه.

وقد نبّه إلى أنّ " المجاز أبلغ من الحقيقة "[1]، فالاستعمال المجازي للفظ داخل السياق يكسبه معنى جديدًا يكون أكثر تأثيرا في المتلقي وأبلغ في التعبير عن الاستعمال الأصلي له.

وقد ربط الجرجاني المجاز بالنظم، " وجملة الأمر أنّا ما رأينا في الدنيا عاقلا اطرّح النظم التي هو السبب فيها من الاستعارة والكتابة والتمثيل وضروب المجاز والإيجاز وصد بوجهه عن جميعها، وجعل الفضل كلّه والمزية أجمعها في سلامة الحروف مما يثقل... "[2].

فالنظم إذا هو السبب في محاسن الاستعارة والكناية والتمثيل والمجاز لأنّ الكلمة المفردة لا يمكن أن تكون مجازا بمفردها، وإنّما لا بد أن تضم إلى أخواتها داخل السياق لإنشاء معنى بليغا يخرج بالكلام عن المألوف ويقول في سياق أخر " إنّ الكناية والاستعارة والتمثيل وسائر ضروب المجاز من مقتضيات النظم وعنها تحدث، وبها يكون لأنّه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم، وهي أفراد لم يتوفر فيما بينهما حكم من أحكام النحو، فلا يتصور أن يكون ها هنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألّف مع غيره "[3].

[1]– المصدر نفسه، ص 367.

[2]– المصدر نفسه، ص 524.

[3]– المصدر السابق، ص 261.

ومن هنا فإنّ الجرجاني قد ربط بين النظم والمجاز وأحكام النحو والسياق، وهو ما يمكن أن نعبر عنه كما يلي:

النظم= المجاز (اسم أو فعل دخلته الاستعارة)+ أحكام النحو (معاني النحو)+ السياق (تأليف اللفظ مع غيره)، فالمجاز إذا من مقتضيات النظم يقوم على توخي معاني النحو، ولو لا النظم لمّا كانت الاستعارة جميلة، فجمال الاستعارة ورونقها يرجع إلى نظم الكلام وإتباع قواعد النحو وأحكامه.

وخير مثال على ذلك ما ذكره في كتابه " دلائل الإعجاز " قوله تعالى: " فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ "[1]، فالمجاز في هذه الآية ليس في لفظة ربحت نفسها، ولكن في إسنادها إلى التجارة، فمن خلال ضم كلمة ربحت إلى التجارة اتضح المعنى المقصود من الآية. فالمجاز في هذه الآية الكريمة يكمن في إسناد الفعل " ربح " إلى غير فاعله " التجارة " لأنّ كلمة " التجارة " في حقيقة الأمر اسم لا يعرف الربح من الخسارة وإنّما التجار هم الخاسرون، وهي كناية عن الهدى والضلالة.

يقول الجرجاني: « من الذي يخفى عليه مكان العلوّ وموضع المزية وسورة الفرقان بين قوله تعالى فما ربحت تجارتهم، وبين أن يقال فما ربحوا في تجارتهم »[2]. وهذا يعني أنّ قوله تعالى " فما ربحت تجارتهم " أفصح من أن يقال " فما ربحوا في تجارتهم "، فالجرجاني إذن يرى مزية وفضلا في المجاز أكثر من الحقيقة.

---

[1]– القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 16.

[2]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 295.

نستنتج أنّ الجرجاني أراد أن يثبت صحة نظرية النظم وأهميتها فقال أنّ البلاغة تقوم على النظم، وأنّ النظم هو أساس البلاغة العربية من استعارة و كناية وتشبيه وسائر ضروب المجاز.

الفصل الثاني:

مواضع الاتفاق والاختلاف بين عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني

1-مواضع الاتفاق

2-مواضع الاختلاف

من خلال ما تقدّم في الفصل الأوّل، والذي تطرقنا فيه لعرض نظرية النظم لدى كلّ من عبد الجبّار والجرجاني، سنتناول في هذا الفصل الحديث عن مواضع الاتفاق بينهما ومواضع الاختلاف، وسنبرز أهم النقاط التي تميّز بها كل منهما.

1-مواضع الاتفاق:

يتفق عبد الجبّار والجرجاني في تحديد مفهوم النظم، فقد عرّفه الأول وقد سمّاه الضم بقوله « الفصاحة تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولابد مع الضم أن يكون لكل كلمة صفة ويجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة، وقد تكون بالإعراب، وقد تكون بالموقع »[1]، وضم الكلمات إلى بعضها على نحو معين، مع مراعاة الاعتبارات الثلاثة: المواضعة- الإعراب- الموقع، وأنّ الضم يعد مجالا للمزية والتفاضل بين كلام بليغ وكلام عادي لا فصاحة فيه يكون وفق ما تقتضيه قوانين النحو وقواعده.

وهو التعريف نفسه الذي أشار إليه الجرجاني بقوله: « ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو »[2]، وفي سياق آخر « لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض »[3]، ومن هنا يظهر لنا جليّا أنّ مصطلح الضمّ عند القاضي عبد الجبّار يعادل النظم عند الجرجاني القائم على ضمّ الكلمات إلى بعضها داخل التركيب النحوي وفق قواعد النحو، مع مراعاة صورة تركيب هذا الكلام والتي تنبني على عدّة أمور:

---

[1]- القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 197.

[2]- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 81.

[3]- المصدر نفسه، ص 55.

1- اختيار الكلمات المناسبة التي تعبر عن الغرض بدقة.

2- وضع كل منها في الموقع المناسب لها داخل التركيب النحوي، وذلك بالنظر إلى العلاقات النحوية التي ترتبط بينها وبين الكلمات الأخرى.

3- مراعاة الحركة الإعرابية لكل كلمة.

ومن هنا نلاحظ أنّ الجرجاني متأثر كثيرا بعبد الجبّار، مطلع على جهوده مقتف أثره في تأسيس نظرية النظم القائمة على النحو خصوصا أنّه من الناحية الزمانية جاء بعد عبد الجبّار مباشرة.

كما أنّ كليهما أيضا يجعل من حسن توظيف المعاني النحوية في النظم مرجعا للمزية والفضيلة، يصرّح عبد الجبار بهذا قائلا: « فالذي تظهر به المزية ليس إلا بالإبدال الذي به تختص الكلمات أو التقدم أو التأخر الذي يختص الموقع أو الحركات التي تختص الإعراب فبذلك تقع المباينة »[1]، فهو بذلك يتجاوز تلك القواعد النحوية الجافة التي تقتصر على الحركة الإعرابية إلى الحديث عن معنى أعمق، وهو مراعاة صورة التركيب النحوي ووجوهه المختلفة، وحسن استعمال المعاني النحوية الوظيفية كالفاعلية والمفعولية والتمييز داخل النسق اللغوي حسب ما يقتضيه النظم. والأمر نفسه بالنسبة لعبد القاهر الجرجاني عندما يقول: « هذا، وأمر النظم في أنّه ليس شيئا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم »[2] بحيث إنّه يجعل ترتيب المعاني النحوية وطريقة تركيب العبارة أو الجملة نحويا بالتقديم

[1]- القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 198.

[2]- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 526.

والتأخير والحذف والتعريف والتنكير وحسن توظيفها مع مراعاة اختيار الكلمات والموقع المناسب لها عماد نظرية النظم « والجرجاني ينص على توخي معاني النحو وأحكامه لأنّها ضوابط العلاقات السياقية وهي أيضا مرجع الصحة والفساد والمزية والفضل »[1].

فالكلام سلسلة من الكلمات تربطها علاقات نحوية، وكلما كانت هذه العلاقات مطابقة للمعاني النحوية كلما كان الكلام فصيحا، وكلّما فسدت فسد الكلام وخرج عن أن يكون فصيحا، وبذلك نستطيع القول أنّ الاعتبارات الثلاثة: المواضعة والحركة الإعرابية والموقع التي نبه القاضي إلى وجوب مراعاتها عند الضم على طريقة مخصوصة ليست إلا معاني النحو في نظرية النظم لدى الجرجاني الذي أرجع مزايا الكلام وفضيلته إلى توخي هذه المعاني وتوظيفها في التركيب بالشكل الصحيح والحسن.

إلّا أنّ الجرجاني اتّهم القاضي عبد الجبّار بأنّه جعل مزية الفصاحة في معاني النحو دون أن يشعر بذلك يقول: « وقولهم على طريقة مخصوصة...إذا أنت تأمّلته تراهم في الجميع قد دفعوا إلى جعل المزية في معاني النحو وأحكامه من حيث لا يشعرون، ذلك لأنّه أمر ضروري لا يمكن الخروج عنه »[2]، وهو بهذا يقصد عبد الجبّار، ولكن دون أن يشير إليه مباشرة وإنما اكتفى بقوله " وقولهم "، إنّ القول بأنّ القاضي عبد الجبّار جعل مزية الفصاحة في معاني النحو وأحكامه دون أن يدرك ذلك إجحاف في حقّه وخير دليل على

[1]– عزالدين إسماعيل، الأسس الجمالية في النقد العربي عرض وتفسير ومقارنة، دار الفكر العربي، ط 3، 1974 ص 237.

[2]– الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، ص 395.

فطنة عبد الجبّار إلى أهمية النحو في ضمّ الكلام هو أنّه تحدث عن الإبدال والموقع والإعراب، وهذا دليل كاف على أنّه يدرك ما يقوله أو أنّ كلامه كان مقصودا للحديث عن أهمية النحو في النظم وأنّ الثاني لا يستقيم ولا يكون إلا بوجود الأول.

وقد ردّ كثير من النقاد على اتهامات الجرجاني للقاضي عبد الجبّار حول عدم وعيه لمعاني النحو، ومنهم شوقي ضيف الذي قال: « وعبد القاهر يبالغ في أنّ ذلك سقط من عبد الجبّار دون أن يشعر به وهل يضّع أي مبتكر لنظرية نظريته الجديدة دون شعور بها؟ وقد مضى منذ هذا الموضع من كتابه يحمل عليه حملات مختلفة، دون أن يقر له بالفضل والسبق »[1] فشوقي ضيف يرفض فكرة أنّ القاضي قد أشار إلى معاني النحو دون وعي منه فلا يمكن لأيّ مبتكر لنظرية ما أن لا يعي ما تطرق إليه من عناصر ويدركها إدراكا جيّدا كما أشار أيضا إلى أن الأفكار التي جاء بها الجرجاني قد سبقه إليها القاضي عبد الجبّار إلّا أنّه لا يعترف بذلك ولا يرجع الفضل له.

أمّا فيما يخص قضية اللفظ والمعنى فإنّ كليهما لا يفصلان بينهما فنجد أنّ عبد الجبّار، وإن أعطى الأهمية الكبرى للفظ أكثر من المعنى، إلّا أنّ هذا لا يعني أنه جعل اللفظ من جهة والمعنى في جهة أخرى، وإنما ربط بينهما نظرا لوجود علاقة وثيقة بينهما تظهر من خلال الضم أو السياق اللغوي، فلا وجود لألفاظ دون معانٍ، ولا معان دون ألفاظ

[1]– شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 115.

تعبّر عنها، فعملية نظم الكلام قائمة في أساسها على اختيار الكلمات المناسبة وترتيبها وفق قواعد النحو وأحكامه للتعبير عن الغرض (المعنى) المراد إيصاله إلى المتلقي.

إنّ فصاحة الكلام عنده لا تكون في أفراد الكلمات، وهذا لأنّها لا تكون دائما على حال واحدة، فقد تكون فصيحة في موضع وغير فصيحة في موضع آخر، ولا في المعاني وحدها لأنّها لا تظهر إلا عن طريق الألفاظ التي تعبّر عنها، ولولاها لما ظهرت المعاني إلى الوجود، وإنّما تكون بضم الكلمات إلى بعضها مع مراعاة حركاتها في الإعراب وموقعها في التقديم والتأخير، بحيث تكون معانيها متناسقة مع بعضها داخل التركيب النحوي، وهو ما عبّر عنه بقوله: « بالضم على طريقة مخصوصة »[1]، فالنظم عنده يتلخص في أنّه سبك للألفاظ وضمّها إلى بعضها في تأليف بينها وبين المعاني على طريقة معينة بحسب الغرض المراد منه.

ومن هنا نفهم أنّ الضم (النظم) عند عبد الجبّار هو نتاج لفظ معبّر ومعنى يجسد الصورة ويعطي للألفاظ صورها وجمالها، وهذا مما يدّل على اهتمام القاضي بالمعنى وما يستوحيه من لفظ يؤديه ويعبّر عنه بدقة من خلال التركيب اللغوي، يقول: « لا يكون الكلام فصيحا إلا بحسن معناه وموقعه واستقامته، كما لا يكون فصيحا إلا بجزالة لفظه، ولو أنّ واحدا من المتكلمين ألّف من الكلام المهمل جملة وتكلّم بها من غير مواضعة لم يعد من الكلام الفصيح، كما لو كان في معناه ركاكة لم يعد منه، وكما لو ركّ لفظه لم يعد في

[1]– القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 199.

ذلك »[1]، ومعنى هذا أنّ فصاحة الكلام لا تكون إلا بجزالة اللفظ ودقته، وحسن المعنى واستقامته داخل النظم أو التركيب اللغوي، فلو أنّ أحدا من المتكلمين مثلا ألف جملة من الكلمات التي لا معنى لها (مهملة)، فإنّ كلامه لا يكون له معنى، وبالتالي فانّه لا يعد كلاما فصيحا، وكذلك لو كان معناه أو لفظه ركيكا فانه أيضا لا يعد فصيحا، وعلى هذا فان نظم الكلام يقتضي جزالة اللفظ وحسن المعنى داخل النظم، وإذا اختل شرط منهما خرج الكلام عن أن يكون فصيحا.

والأمر نفسه عند عبد القاهر الجرجاني الذي رفض فكرة الفصل بين اللفظ والمعنى وإن أعطى الأولوية للمعنى ودافع عنه كثيرا، لأنّ النظم في حقيقته هو تلاقي اللفظ والمعنى معا، فلا مجال للنظم في لفظ دون معناه، لان اللفظ لا يمكن وصفه بدقّة إلا في إطار ملائمته وحسن انسجامه مع الألفاظ الأخرى داخل التركيب النحوي وفق قواعد النحو وأحكامه، ولا مجال للنظم في معنى دون اللفظ، وإنما بانسجامهما معا داخل النسق اللغوي حسب ما يتناسب مع الغرض.

إن نظرية النظم عند الجرجاني تقوم على أساس من تفاعل الشكل والمضمون تربطهما مجموعة من العلاقات التي تلعب دورا مع بعضها في تحقيق المعنى المقصود، لتمثل جميعها وجودا متكاملا خلقته الألفاظ بانسجامها مع المعاني، يقول: « أعلم أنّ مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة

[1]– المصدر السابق، ص 357.

واحدة »[1] وهذا يدلّ أنّ الجرجاني لا يتحيّز للمعنى كليا، وإنما كان يعتقد بتلازم ثنائية اللفظ والمعنى نظرا لطبيعة الوظيفة الدلالية التي يقدماها معا للكشف عن الغاية التي يهدف إليها النص باعتبار هذا الأخير وحدة كليّة مترابطة الأجزاء يتحد فيها الشكل والمضمون في نظام من العلاقات لتحقيق الفائدة التي من أجلها وضع الكلام، ففضيلة النظم إذن لا ترجع للألفاظ وحدها ولا للمعاني وحدها وإنما الفضل عنده في الطريقة التي يتحد فيه اللفظ والمعنى ليتصف النظم بالحسن وجودة التأليف، وذلك من خلال تناسق دلالات الكلمات وتلاقي معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل.

والدليل الذي يثبت أنّ الجرجاني لا يفصل بين اللفظ والمعنى هو قوله: « ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصّح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به وأكشف عنه، وأتّم له، وأحرى يكسبه نبلا، ويظهر فيه »[2]، ومعنى هذا أنّ التعبير عن المعنى بدقة يتطلب اختيار الكلمات المناسبة له، ووضعها في الموقع المناسب لها لتؤدى بالشكل الذي يريد المتكلم إيصاله، ممّا يكسب الكلام جمالا ورونقا، لأن المعاني لا يحل إبهامها ما لم يعبر عنها بواسطة الألفاظ، ولا يكون للألفاظ قيمة ما لم يكن لها معنى يقصد إليه، « أعلم أنّ لكل نوع من المعنى نوعا من اللفظ الذي هو به أخص

[1]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 412.

[2]– المصدر نفسه، ص 43.

وضروبا من العبارة هو بتأديته أقوم وهو فيه أجلى »[1] وبالتالي فإنّ نظم الكلام يقتضي معنى معينا وألفاظ خاصة به تعبر عنه، فلا وجود للأفكار والمعاني بدون كلمات، ولا حياة للكلمات بدون أفكار.

وهكذا نجد « عبد القاهر قد فطن إلى أنّ اللفظ في خدمة الموقف الذي يثار فنحن حين نكتب لا نجمع ألفاظا ونضعها الواحدة بجوار الأخرى، وإنّما نعبر عن معانٍ، ومن ثمّ كانت الألفاظ وسيلة رمزية لإثارة المواقف وليست هدفا في ذاتها، ونجاح الألفاظ ليس في شكلها الخارجي، وإنّما جمالها ونجاحها في قدرتها على توليد المواقف المطلوبة أو في الإفصاح عن المعنى المراد أداؤه »[2] وهذا يعني أن الجرجاني بالرغم من أنه يجعل المزية والفضيلة في المعاني أكثر من اللفظ إلّا أنّه لا يهمل دور الألفاظ في الإفصاح عن المعاني فالألفاظ هي وسيلة يعبّر من خلالها عن المعاني المقصودة، ونجاحها يعود إلى قدرتها على التعبير عنها بالشكل الصحيح والحسن.

وممّا سبق نلاحظ أنّ ما ذكره الجرجاني في نظرية النظم قد سبقه إليه عبد الجبّار، إلى حد تطابق أفكارهما، إذ إنّ كليهما لا يفصلان بين اللفظ والمعنى وهذا من منطلق أنّ النظم هو عبارة عن وحدة متكاملة يتحد من خلالها كلّ من اللفظ والمعنى لتحقيق الغرض الذي من أجله وضع الكلام.

---

[1]– الجرجاني عبد القاهر، الرسالة الشافية، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام دار المعارف، مصر، د ت، ص 117.

[2]– أحمد دهمان، الصورة البلاغية عند الجرجاني عبد القاهر منهجا وتطبيقا، دار طلاس، دمشق، ط 1، 1986 ص 216.

أما بالنسبة لموضوع الفصاحة يلاحظ أن كليهما يربطها بالنظم والتركيب النحوي، يقول عبد الجبّار معرّفا الفصاحة « إنّها خصوصية في نظم الكلم، وضمّ بعضها إلى بعض على طريقة مخصوصة أو على وجهة تظهر بها الفائدة »[1]، وهذا يدلّ على اهتمام القاضي بالنظم أو التركيب النحوي ودوره في إظهار الكلام الفصيح، وقد حدد ثلاث جهات تظهر بها فصاحة الكلام وهي: الإبدال والإعراب والموقع.

ولعلّ أبرز مثال يوضّح كلام القاضي هو قوله تعالى: « **أَلَمّ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ** »[2]، فقوله تعالى: « **لَا رَيْبَ فِيهِ** » تظهر فيه الجهات الثلاثة، فالجهة الأولى هي اختيار كلمة " ريب " دون غيرها من الكلمات كالشك مثلا، لأنّها تعطي ما لا تعطيه كلمة شك، فإنّ الشك تردد النفس بين شيئين، ولكن الريب شك مع تهمة وقلق واضطراب أمّا الجهة الثانية مجيئها مبنية على الفتح يدل على نفي الريب نفيا تّاما، والجهة الثالثة: فلأنّ تقديم كلمة ريب يعطي معنى غير المعنى الذي تأخر فيه، فمعنى " لا ريب فيه " نفي الريب عن القرآن دون التعرض لغيره من الكتب[3].

وأشار الجرجاني إلى الرأي ذاته قائلا: « لو كان قول القائل لك في تفسير الفصاحة أنّها خصوصية في نظم الكلم وضمّ بعضها إلى بعض على طريقة مخصوصة أو على وجوه تظهر بها الفائدة أو ما أشبه ذلك من القول المجمل كافيا في معرفتها ومغنيا في العلم

[1]– القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 198.

[2]– القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 1.

[3]– القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 200.

بها »[1] ويقول في سياق آخر: « الألفاظ المفردة هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها من فوائد »[2]، ومعنى هذا أنّ نظم الكلمات وطريقة تركيبها هو مقياس معرفة فصاحة الكلمة من عدمها.

وقد مثل الجرجاني بشواهد كثيرة لذلك منها قوله تعالى: « **وَقِيلَ يَا أَرْضُ اِبْلِعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِي وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ** »[3]، معتبرا هذه الآية قمة من قمم البيان العربي الخالد، الذي يعجز الإنسان عن الإتيان بمثلها وهذا كلّه راجع إلى تناسق دلالات الألفاظ فيما بينها، فكل لفظة في مكانها المناسب لها بحسب المعنى الذي يراد توصيله إلى القاري، يقول: « هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت، لأدّت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية »[4]، فلو أفردنا كل لفظة من هذه الآية وحدها لمّا أدّت من الفصاحة مثلما كانت تؤديها وهي مع أخواتها من الألفاظ الأخرى.

إنّ ما قاله الجرجاني في الفصاحة والبلاغة يشبه ما تحدث عنه عبد الجبّار فهو يتطابق معه في هذا الشأن، وهذا ما يؤكد فرضية تأثر الأول بالثاني، عندما جعل النحو معيارا لتحديد الكلام الفصيح من عدمه.

---

[1]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 36.

[2]– المصدر نفسه، ص 539.

[3]–القرآن الكريم، سورة هود، الآية 44.

[4]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 45.

كما أنّ كليهما أيضا قد استبعد اللفظة المفردة من الفصاحة بدليل أنّها قد تحسن في بعض المواضع وتقبح في الأخرى، يقول القاضي: « ولا يمتنع في الكلمة المفردة أن تكون إذا استعملت في معنى يكون أفصح منها إذا استعملت في غيره »[1] وهذا يعني أنّ الكلمة قد تكون فصيحة في تركيب، وقد تفقده في موضع آخر، وهذا يدل على أنّ القاضي لا يقتصر عمل الكلمة على دلالتها الإفرادية، وإنما ينطلق من هذه الدلالة إلى دلالة أكبر تتعلق بالتركيب الذي وردت فيه أو طريقة نظمها.

وهو صلب ما ذهب إليه الجرجاني، ويكاد يتكرر النّص نفسه في دلائل الإعجاز بحيث يقول: « أنّك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها توحشك في موضع »[2]، وبالتالي فهو لا يجعل من الدلالة اللغوية للكلمة أساس التفاضل بين الكلمات مثله مثل عبد الجبار، « فلو أنّ الدلالة اللغوية للكلمة هي أساس التفاضل لما حسنت في موضع وقبحت في آخر »[3]، ولكانت حسنة دائما أو قبيحة دائما، ومن هنا يظهر بوضوح تأثر الجرجاني بعبد الجبّار والسير على خطاه في تحديد فصاحة الكلمة في إطار التركيب النحوي الذي وظّفت فيه، ولو لا النحو لما كانت الكلمة فصيحة، بل إن الفصاحة آتية من مجموع الكلمات داخل النظم.

[1]– القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 200.

[2]– الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، ص 44.

[3]– محمود محمد عيسى، دراسة نقدية تطبيقية، مكتبة نانسي، دمياط، مصر، د ط، 2001، ص ص 26، 27.

وقد قدّم الجرجاني مثالا لذلك وهو لفظة " الأخدع " في بيت الحماسة للشاعر الهمة بن عبد الله القشيري [من الطويل]

تَلَفَّتُ نَحْوَ الحَيِّ حَتَى وَجَدْتُنِي وَجِعْتُ مِنَ الإِصْغَاءِ لِيتًا وَأَخْدَعَا

وقد قصد بلفظة: الليت: صفة العنق، والأخدع: عرق العنق فلهذه اللفظة في البيت حسنا لا يخفى

أمّا في بيت لأبي تمام يقول: [من المنسرح]

يَا دَهْرُ قَوِّمْ مِنْ أُخْدَعَيْكَ، فَقَدْ أَضْجَجْتَ هَذَا الأَنَامَ مِنْ خُرُقِكْ

فنجد لها من الثقل على النفس ومن التنغيض والتكدير[1].

فرغم أنّ الأبيات كلّها تشترك جميعها في هذا اللفظ، إلّا أنّ الحكم على اللفظ يختلف من بيت لآخر، ففي البيت الأوّل جاءت لفظة " الأخدع " ضمن سياق يجعلك تقبلها وتستسيغها وتصفها بالحسن، وهذا لأن الشاعر قد أحسن توظيفها داخل النظم، بحيث وضعها في المكان المناسب لها مع معاني أخواتها، واستطاع من خلال ذلك أن يعبر بدقة عن الحالة النفسية التي يمر بها، أمّا إذا تأملتها في بيت أبي تمام فإنها ثقيلة ليس فيها من الحسن قليل ولا كثير وهذا راجع إلى ندرة هذا الاستعمال المجازي، بحيث أنّه لم يسمع من العرب إسناد الأخدع للدهر، فالشاعر لم يحسن استعمال الكلمة داخل النظم، ولم يختر لها

[1]– الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، ص 47.

الموضع المناسب لها حتى يكون معناها ملائما لمعاني أخواتها، ولعلّ هذا الأمر هو الذي جعل الجرجاني لا يستحسن هذا البيت.

ومن هنا يتضح لنا اتضاحا لا يدع للشك مجالا أنّ كليهما يستبعدان اللفظة المفردة خارج النظم (التركيب) من الفصاحة بالدليل نفسه، وهو اختلاف حال اللفظة الواحدة من سياق إلى آخر، فقد ترد في تركيب معين وتكون في قمّة فصاحتها، وقد تقبح في سياق آخر، كما أنّ كليهما أيضا لا يعترفان بالدلالة اللغوية للكلمة ولا يعيران لها اهتماما، وإنما يركزان على المعنى الذي تؤديه الكلمة داخل التركيب النحوي الذي يتحدد من خلاله فصاحتها أو خلافها.

ويربط كلاهما المجاز بالنظم، فعبد الجبّار يعرفه بقوله: " هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له في الأصل "[1]، وقد ذكر له من القرآن الكريم أمثلة كثيرة منها قوله تعالى: " **قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنْ اِتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورْ بِإِذْنِهِ، وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** "[2]، وبيّن أنّ إسناد الإخراج إلى الكتاب في هذه الآية الكريمة مجاز، وكذا إسناده إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: " **كِتَاب أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ** "[3]، لأنه– كما يرى القاضي– بدعوته إياهم إلى العدول عن الكفر إلى الإيمان وتبيينه لهم ذلك وصف " بأنه

[1]– القاضي عبد الجبّار، شرح الأصول الخمسة، ص 436.

[2]– القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 15، 16.

[3]– القرآن الكريم، سورة إبراهيم، الآية 1.

يخرج لما كان يفعل السبب الدّاعي إلى ذلك "[1]، إذ " معلوم أنّه لا يخرج في الحقيقة عن الكفر إلى الإيمان، وإنّما يقال ذلك لما كان سببا لإيمان الكافر "[2]، وهنا نلاحظ أنّ كلمة " يخرج " في هاتين الآيتين تفيد معنى مجازيا، وهذا المعنى تحقق من خلال ضمّ هذه الكلمة إلى الكلمات الأخرى، لانّ الكلمة لا يمكن أن تنتقل من دلالتها المعجمية إلى دلالة أخرى إلّا في إطار النظم من خلال علاقتها بالكلمات الأخرى حسب ما تقتضيه قواعد النحو.

وعلى هذا الأساس فان المجاز حسب عبد الجبار لا تتحقق فيه المزية إلّا إذا كان تأليفه جاريا على الصحة حسب مقتضيات النحو، ومراعى فيه التخير والمزايا التي يتسنى بها تفضيل تركيب على تركيب آخر حسب ما يقتضيه النحو والبلاغة.

والفكرة ذاتها عند الجرجاني الذي ربط المجاز بالنظم (التركيب اللغوي) يقول: « إن هذه المعاني التي هي الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم وعنها يحدث وبها يكون »[3] فالمجاز من محاسن النظم وأحد مقتضياته يحصل بحسن استغلال مواقع الألفاظ في سلسلة التركيب، وإفادة معان زائدة على المعنى الأصلي يتحقق بإدخال تغيير في تشكيل بنية الكلام كتقديم كلمة على أخرى مثلا، أو تأخيرها، أو تعريفها أو تنكيرها ممّا يجعل الكلام ينتقل من معناه الحقيقي إلى معنى مجازي يهدف إليه المتكلم.

---

[1]– القاضي عبد الجبار، تنزيل القرآن عن المطاعن، دار النهضة الحديثة، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص 207.

[2]– المصدر نفسه، ص 113.

[3]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 393.

إنّ تحديد المعنى المجازي للكلمة لا يكون إلا في إطار النظم « وهل يتصور أن يكون ههنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألف مع غيره »[1]، وذلك عندما تضم كلمة إلى أخرى داخل التركيب النحوي وفق قواعد النحو، مع مراعاة حسن توظيف معاني النحو التي ترتقي بالكلام من شكله العادي إلى كلام فني بليغ ترتاح له النفس، فحسن المجاز وجماله لا يعود إلى معاني الكلمات المفردة، وإنما يرجع إلى المعاني الإضافية التي يلاحظها القارئ الذكي في تراكيب العبارات وصياغتها وخصائص نظمها، وصور نسقها وسياقها.

إن المعنى المجازي للكلام يرتبط بكيفية نظم الكلمات داخل الجملة، وما يعترى ذلك من عدول تركيبي يترتب على الموقعية التي تتخذها هذه الكلمات داخل السياق اللغوي لتحقيق جودة النظم ووفرة الدلالة، وقد قدّم الجرجاني مثالا عن ذلك وهو: اشتعل البيت نارا[2] فالقارئ لهذه العبارة يفهم أن البيت بأكمله قد اشتعل نارا، وأنّ كل ما يوجد فيه قد أكلته النار ولم يبق منه شيئا، وهذا ما يفهم من المعنى الظاهر للعبارة ولكن المعنى الضمني للكلام هو أنّ البيت لم يشتعل بأكمله ولكن جزءا من البيت قد اشتعلت فيه النّار، فالكلام هنا مجاز وليس حقيقة، ومن هنا نلاحظ أنّ هذه العبارة قد انتقلت من المعنى الحقيقي إلى معنى مجازي، وهذا المعنى المجازي تحقق من خلال تأليف وصياغة هذه الكلمات مع بعضها وفق قواعد النحو، كما ساهمت فيه أيضا معاني النحو، وذلك من خلال تقديم كلمة اشتعل

[1]– المصدر السابق ، ص 393.

[2] – المصدر نفسه ، ص 101.

على البيت وجعله مرفوعا على أساس أنه فاعل، وتأخير كلمة نار وجعلها منصوبة على أساس أنها مفعولا به، فكل هذا ساهم في إبراز المعنى المراد من هذه العبارة، ولو عزلنا كلّ لفظة بمفردها أو حتى قدمنا كلمة النار على البيت مثلا لمّا أدّت الدلالة نفسها، فطريقة نظم الكلام إذن هو الذي يحدد المعنى المراد إيصاله إلى المتلقي سواء كان حقيقيا أو مجازيا[1].

ومما سبق نلاحظ أنّ ما أورده عبد الجبّار في مسألة المجاز وعلاقته بالنظم يكاد يقترب ممّا ذكره الجرجاني وان كان هذا الأخير قد وسّع القول فيه أكثر ممّا فعل عبد الجبّار.

2- مواضع الاختلاف

يتميز الجرجاني عن عبد الجبّار بأنه تجاوز مستوى التنظير بحيث قدم آراءه الخاصة ووجهة نظره من خلالها، ودعم هذه الآراء بالأدلة والحجج، وفي هذا يقول سيد قطب في كتابه " النقد الأدبي أصوله ومناهجه " وقد وصل عبد القاهر في كتابه " الدلائل " إلى تقرير نظرية النظم هو أول من قررها في تاريخ النقد العربي ويصح أن نسميها نظرية النظم "[2] فالجرجاني اطلع على كل أفكار الذين سبقوه واستطاع بفكره الثاقب ومن خلال كتابه " الدلائل " أن يضع نظرية حدد لها أسسها ورسم معالمها وتمكن من تطبيقها.

والمعنى ذاته يؤكده عبد القادر حسين عندما يقول " وإذا أصبح من الثابت أنّ عبد القاهر لم يبتكر نظرية النظم بمعنى أنّه خلقها من العدم، فإنها تنسب إليه بفضل تطبيقها

[1]- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 102.

[2]- سيد قطب، النقد الأدبي أصوله ومناهجه ، ط 6، 1990، ص 126.

على كثير من أبواب البلاغة التي تدخل في علم المعاني، أو البيان، أو البديع، ولم يكن يكتفي بتلك الإشارات العابرة الدّالة على القصد، كما فعل السابقون ولكنه خلق من هذه الإشارات نظرية بلاغية كبرى احتوت البلاغة كلها حتّى أصبحت تصبّ في النظم، ولا تخرج عنه ولا ينبغي أن تدرس مفصلة دونه، ولا يغض من قيمة عبد القاهر في نظرية النظم، أنّ هذه النظرية قد طرقها المتقدمون فالابتكار ليس في حقيقته استخلاص الموجود من المعدوم بل يكون من التأليف بين أشياء استقرت لنستخرج منها شيئا لم يستقر ولم يولد بعد "[1].

على خلاف عبد الجبّار الذي لم يرتق إلى مستوى التنظير رغم أهمية ما ذكره في النظم، فقد كانت آراؤه مجرد تلميحات وإشارات ومحاولات لم تتبلور في نظرية واضحة المعالم، بحيث قدم أفكاره دون أن يستدل كثيرا بأدلة وأمثلة تطبيقية تثبت صحة أقواله، إذ يقول أحد الباحثين: " لم يحاول عبد الجبار أن يخرج هذه الآراء النظرية إلى حيز التطبيق ولم يضرب لها أمثلة وشواهد من القرآن، وبذلك كان حديثه عن الإعجاز حديثا نظريا "[2].

فالجرجاني كان أكثر وضوحا مقارنة بعبد الجبّار، فقد دافع عن نظريته بأمثلة تطبيقية لإثبات صحة أقواله، وفي سبيل إقناع القارئ بها، في حين أنّ عبد الجبّار قدّم شواهد قليلة لم يتجاوز مستوى التنظير، وللاستدلال على ذلك سيقتصر حديثنا على بعض الأمثلة.

[1]– حسين عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص 366.

[2]– أحمد محمود المصري، التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط 1، 2005، ص 102.

أولا: التقديم والتأخير: يعد من أهم المباحث البلاغية، وقد أولاه عبد القاهر عناية كبيرة، بحيث جعله بابا عظيما من جلال العلم مبرزا فيه الأحكام النحوية التي استقلت بقواعد نحوية وبلاغية[1].

مثلا: هند المثابرة، فهند هنا " مبتدأ "، المثابرة " خبر " وعندما نقول " المثابرة هند " ستصبح " المثابرة " مبتدأ، و" هند " خبر بعدما كانت في الجملة الأولى مبتدأ، فبتغير الموقع تغير الحكم الإعرابي، والتقديم عند الجرجاني على وجهين هما[2]:

أ-**تقديم على نية التأخير:** وذلك أن يظل المقدم على حكمه النحوي الذي كان عليه ومثال ذلك أمران هما:

1-تقديم الخبر على المبتدأ: كقولك " منطلق زيد "، فيظل " منطلق " خبرا مرفوعا، وإن قدّم، بمعنى أن الخبر يبقى على صورته الأولى وإن قدّم.

2-تقديم المفعول على الفاعل: نحو " ضرب زيدًا عبد الله " وليس بالأصل وإنما يكون التقديم والتأخير على قدر العناية والاهتمام يتقدم الخبر على المبتدأ في حالات، كما أنّه يتقدم المفعول على الفاعل في حالات أخرى وذلك بهدف تحقيق غاية معينة، مثلا: عندما نقول " ضربَ عيسى موسى " لا نعرف من هو الفاعل ومن هو المفعول، لكن

[1]- أحمد عاطف محمد كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرض المسائل النحوية، دراسة تحليلية، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في النحو العربي، مخطوط، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية – غزة – 1434 هـ، 2013 م، ص 34.

[2]- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ص 134، 144.

التركيب النحوي هو الذي يحدد موقعهما، والتقديم والتأخير يكون عندما نريد التركيز على عنصر معين داخل الجملة فتقوم بتقديمه[1].

ب-تقديم لا على نية التأخير: وفيه ينتقل حكم المُقدم إلى غير حكمه ويختلف إعرابه، وسنورد مثالين على هذا الوجه

1- وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل منهما أن يكون مبتدأ وأن يكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك،وتارة أخرى ذاك على هذا وذلك كأن نقول " زيد المنطلق " على أن يكون " زيد " مبتدأ، وأن نقول: المنطلق زيد، وتقديم " زيد " في المثال الأول جعله مبتدأ في حين أن تأخيره في المثال الثاني غير إعرابه إلى خبر[2] أي أن الحكم الإعرابي يختلف مع التقديم والتأخير فيمكن أن يتحول إلى مبتدأ بعدما كان خبرًا والعكس.

2- **التقديم في باب الاشتغال:** مثل " ضربت زيدًا "، " زيد ضربته " وهذا التقديم لـ " زيد " ينقل إعرابه من " مفعول به " في الجملة الأولى إلى مبتدأ في الجملة الثانية، حيث اشتغل الفعل بضمير زيد وتكون الجملة الفعلية في موضع خبر المبتدأ[3].

والنظر إلى ما ترتب على هذا التقديم والتأخير يشير إلى عظم شأن النظم وكيف يؤثر ذلك في المعنى تأثيرا بالغا بحيث يمكن أن نستخلص مما سبق أن أي تغير في النظام التركيبي للجملة يترتب عليه بالضرورة تغيّر في الدلالة وانتقالها من مستوى إلى آخر.

---

[1]- المصدر السابق، ص ص 143، 144.

[2]- المصدر نفسه، ص ص 143، 144.

[3]- المصدر نفسه ، ص ص 143، 144.

ويمكن أن نوضح ذلك بمثال أورده الجرجاني في دلائل الإعجاز وهو: الصيغتان " أفعلت "، " أأنت فعلت "، فالصيغة الأولى تبدأ بالفعل، والثانية تبدأ بالاسم، ويرى عبد القاهر أنّ الصيغة الأولى التي تبدأ بالفعل الغرض منها هو الاستفهام عن كينونة الفعل، أي أَوقعَ الفعل أم لا؟ أمّا الصيغة الثانية التي تبدأ بالاسم، فأننا نقصد بها السؤال عن الفاعل الذي قام بالفعل أي أن الفعل قد وقع ولكن مسببه مجهول. هذا الفرق الموجود بين الصيغتين في نظر عبد القاهر مما لا يدفعه دافع، ولا يشك فيه شاك، ولا يخفى فساد أحدهما في الآخر[1]. وهذا يدل على أن تقديم كلمة على أخرى، أو تأخيرها دور بارز في إيضاح المعنى المراد إيصاله، وهذا المعنى يختلف من جملة إلى أخرى من حيث التقديم أو التأخير.

ومن هنا نستنتج أن الجرجاني من خلال كتابه " دلائل الإعجاز " يعمل على المضي قدما في سبيل إثبات فاعلية مبدأ النظم في تحديد المعنى بدقة متناهية، فلكل معنى صيغة لغوية معينة ولا يوجد تشابه بين صيغة وأخرى، فبمجرد تبديل مواقع الألفاظ يتبدل المعنى كما هو واضح في الأمثلة السابقة.

ثانيا: الحذف: وهو ظاهرة لغوية لجأ إليها العرب في كلامهم من أجل التسهيل والتخفيف والإيجاز في كلامهم والجرجاني واحد منهم، حيث نجده يكشف عن القيمة الجمالية للحذف وينبه إلى أهميته.

ومن أهم مواضع الحذف التي أوردها الجرجاني نذكر ما يلي:

[1]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 80.

أ-حذف المبتدأ: من المواضع التي يطرّد فيها حذف المبتدأ (القطع والاستئناف) ومثال ذلك قول الشاعر:

وَعَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَا كَ مُنَازِلٌ كَعْبًا وَنَهْدَا

قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الحَدِيدَ تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقِدَّا[1]

والأصل في الكلام (هم قوم)، وعلّق إبراهيم خليل على ذلك بقوله: « فقد ذكر قبيلتين كعب ونهد، ثم استأنف الكلام بعدهما، فأخبر أنهم يشبهون النمور إذا لبسوا ملابس القتال والحرب ولم يقل هم قوم والمبدأ الذي يقوم عليه الحذف هو اعتماد التلميح لا التخريج »[2].

فالشاعر في هذا البيت يريد أن يقول " هم قوم "، فقام بحذف هم وذلك لما فيه من قيمة جمالية ومن هنا يتبين لنا أنّ حذف كلمة أو شطر بيت أو حتى بيت بأكمله يزيد الكلام جمالا ورونقا أكثر ممّا يفعله الذكر.

ب-حذف المفعول به: من المواضيع الأخرى التي يطرد فيها الحذف عند الجرجاني حذف المفعول به الذي فضّله على حذف المبتدأ ويقدم مثالا على ذلك ومنه قول البحتري يمدح المعتز: [**من الخفيف**].

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعِ

والتقدير أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع أخباره وأوصافه يقول أن المشكلة تكمن في أنّ المبصرين يرون أفعاله وحسناته وأن السامعين يسمعون بأخبار هذه الأفعال، ولكنه لم

[1]- المصدر السابق، ص 171.

[2]- إبراهيم محمد خليل، في اللسانيات النصية ونحو النص، دار المسيرة، الأردن، د ط، 2007، ص 233.

يذكر الأفعال والأخبار وتناساها ليقول بأنّ السمع والصبر كافيان ليؤكد على أحقية الخلافة للمعتز، ولو ذكر البحتري المفعولين، لم يبق للكلام شعرية يمكن أن يتصف بها[1].

ولأهمية هذه الظاهرة خصها الجرجاني بالدراسة وأشار إلى دقتها ومكانتها بالنسبة للنظم، لأنه لا يدرك مكامنها إلا الشخص المتأمل المتفحص لدقائق الأمور يقول: " فهو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإن ترى به ترك الذكر من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن "[2]، فللحذف أهمية في تأدية المعنى بأسلوب ممتع وذكي، فهو أحسن وأفصح من الذكر في النظم لأنّه يثير ذهن المتلقي وينشط خياله لاكتشاف معانٍ جديدة فقد يبعث الحذف إلى عدّة تأويلات ممكنة من العبارة لا ندركها إلا من خلال التعمق والتدقيق في معناها، وهو أمر لا يتحقق بالذكر[3]، لأن الحذف يجعل الكلام فصيحا بليغا أحيانا أفضل من الذكر.

ثالثا: التعريف والتنكير:

لقد أفرد له الجرجاني جانبا من دراسته ولو أنه تكلم عنه بإيجاز فرق فيه بين التعريف والتنكير إذا وقع في التركيب بقوله ... ومما ينظر إلى مثل ذلك قوله تعالى:

---

[1]– الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، ص 106.

[2]– المصدر نفسه، ص 100.

[3]– سامي العتلي، النقد التطبيقي في القرن الخامس هجري – دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني نموذجا – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الأدب القديم ونقده، مخطوط، جامعة منتوري – قسنطينة – 2008– 2009 م، ص 95.

" **وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ** "[1] إذا أنت راجعت نفسك وأذكيت حسك وجدت لهذا التنكير حسن وروعة ولطف موقع لا يقادر قدره وتجدك تعدم ذلك مع التعريف وتخرج عن الأريحية، والأنس والى خلافهما، والسبب في ذلك أنّ المعنى على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها وذلك لا يحرص عليه إلا الحي فأما العادم للحياة فلا يصح منه الحرص على الحياة ولا على غيرها، وإذا كان كذلك كأنه قيل: ولتجدنّهم أحرص الناس ولو عاشوا ما عاشوا فهم حريصون على حياتهم بأي شكل من الأشكال ويتمنون الرجوع إلى الدنيا بأي حال، ولو قيل: ولتجدنهم أحرص الناس على الحياة لأقتضى ذلك أنّهم أحياء وهم حريصون عل استمرار هذه الحياة التي يعيشونها لا على أي حياة[2]، فالجرجاني من خلال شرحه لهذه الآية يريد أن يبين أن للنظم أو التركيب دور في تحديد المعنى، باعتبار أن التعريف والتنكير ضرب من ضروب البلاغة التي تراعي مقتضيات النظم.

وإذا جئنا إلى عبد الجبّار فإنه يميل إلى ذكر بعض الأمثلة دون شرح، ففي حديثه عن الموقع يُمثل لذلك دون توضيح، كما في قوله تعالى في قصة صالح عليه السلام: " **فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ** "[3]، كيف يجوز أن يقول ذلك لهم، وقد هلكوا بأخذ الرجفة

[1]– القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 96.

[2]– المصدر نفسه، ص 194.

[3]– القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 78.

لهم؟ وجوابنا: إن في ذلك تقديما وتأخيرا ومثل ذلك يكثر في الكلام[1]، فالملاحظ في ذلك أن القاضي اكتفى بالتنظير دون التحليل.

وفي الإعراب تحدث القاضي عن الحركات واعتبرها ركنا من أركان فصاحة الكلام، إلا أنه لم يدرسها إلى حدّ التطبيق وإنما تنظيرا فقط لأنها داخلة في الموقع كما أنها تتداخل مع معنى التركيب فهي مرتبطة بهما[2].

وذكر مثالا عن الإبدال في قوله تعالى: " **أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ** "[3]، فهنا يذكر القاضي أنه من معاني " أو " الشك لذلك يرى أنه لا يجوز على الله سبحانه وتعالى فذهب إلى معنى الجمع بين الأمرين وقال إنها تماثل " الواو " في ذلك، وقد عبر عن رأيه قائلا ولفظة " أو " يستعملها من شك في الأمور والله سبحانه وتعالى لا شك في مقدرته[4].

للجرجاني مقدرة فائقة أبرزها في المستويين النظري والتطبيقي فقد مثل بآيات قرآنية وأبيات شعرية وغيرها من الأمثلة مدافعا عن نظريته لإقناع المتلقيين بها من خلال ما ذكره عن التقديم والتأخير والحذف والتعريف والتنكير والفصاحة واللفظ والمعنى وغيرها من تجليات

[1]– القاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، تحقيق أحمد عبد الرحيم السايح، ط 1، د.ت، ص 149.

[2]– تفاحة بعطوط، معايير الفصاحة عند القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب واللغات، مخطوطة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015، 2016، ص 56.

[3]– القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 19.

[4]-تفاحة بعطوط، معايير الفصاحة عند القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني، ص51.

نظرية النظم الجرجانية، ويختلف عنه عبد الجبّار الذي اكتفى بالجانب النظري مقتصرا حديثه على شواهد قليلة، أي أنه لم يسع إلى تطبيقها وتحليلها كما فعل الجرجاني.

فيما يخص اللفظ والمعنى يتبين لنا أنّ القاضي عبد الجبّار والجرجاني كلاهما رفضا الفصل بينهما كما أسلفنا، إلا أن الجرجاني أعطى الأولوية للمعاني فهو يؤكد أن المعاني هي الأصل في كل عملية تأليف، من خلال تناسق دلالات الكلمات، بينما حرص القاضي عبد الجبار على ضم الألفاظ إلى بعضها مع مراعاة قواعد النحو طبعا، ويشير إلى ذلك في قوله: " إن المعاني لا يقع فيها تزايد "[1]، فهو يعتبر التزايد للألفاظ فالمعاني لا تتزايد، أي يمكن أن نعبر عن المعنى الواحد بصورة متعددة وهذا دليل على أن الألفاظ غير محدودة وهو الأمر الذي خالفه الجرجاني.

يرد الجرجاني على هذه الفكرة: " تزايد الألفاظ عبارة عن المزايا التي تحدث من توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم لأن التزايد من حيث هي ألفاظ مجردة ونطق لسان محال "[2]، فالتزايد إذن عند الجرجاني لا يكون إلا إذا توخى معاني النحو وأحكم فيما بين الألفاظ، أي يجب أن يخضع لأحكام النحو وقوانينه وإلا لن يكون هناك تزايد، وفي سياق آخر يقول: " ليس الغرض بنظم الكلام أن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل "[3].

---

[1]– القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 199.

[2]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 395.

[3]– المصدر نفسه، ص 50.

وهذا دليل على أن الجرجاني يجعل الأسبقية للمعاني وليس للألفاظ وهذا لأن النظم في أساسه ليس ترتيب للألفاظ، وإنما هو ترتيب للمعاني، وهو أمر يتطلب التناسب الدلالي والعقلي بين الكلمات بهدف تحقيق الغرض المقصود من الكلام.

ومن هنا يظهر لنا جليّا أنّ الجرجاني يقدّم المعاني على الألفاظ، وهذا لأن هذه الأخيرة ما هي إلا خدم للمعاني وتبع لها وهو الأمر الذي خالفه فيه عبد الجبّار الذي حرص على تفخيم شأن الألفاظ وهو بذلك لا يقصي المعنى كلية إلّا أنّه لا يدخله في مجال المزية.

وفيما يخص مسألة الفصاحة نجد أنّ عبد الجبّار ربط الفصاحة بجزالة اللفظ، وأضاف شيئا جديدا وهو أن الفصاحة لا تكون في الكلمات المفردة وإنما بجمع المفردات وضم بعضها إلى بعض، إذ يقول " اعلم أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنّما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة "[1]، فالقاضي جعل الفصاحة تتجلى في اللفظ من خلال ضمه إلى ألفاظ أخرى مخالفا بذلك الجرجاني.

الفصاحة عند الجرجاني تكون في المعنى دون اللفظ، إذ يقول: " الفصاحة تكون في المعنى دون اللفظ "[2]، ويعلل قوله هذا في كون المزية التي من أجلها استحق اللفظ أن يكون فصيحا هي المعنى دون اللفظ وتظهر في الكلام بعد أن يدخلها النظم، فالفصاحة حسب رأيه لا تكون في أفراد الكلام وإنما تكون فيه إذا ضّم بعضها إلى بعض.

[1]– القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 198.

[2]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 400.

وفي موضع آخر يقول: " علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقها أوصاف راجعة إلى المعاني وما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها "[1]، ومعنى هذا أن الجرجاني ينتصر للمعنى ويدافع عن نظرية المعنى في نظم الكلام وفي البلاغة العربية بصفّة عامة، على عكس عبد الجبّار الذي انتصر لمذهب اللفظ على شاكلة الجاحظ ومن نحى نحوه من المعتزلة.

والدليل على ذلك أن الجرجاني يرّد على عبد الجبّار لبيان عدم صحة رأيه عندما قال: " بأنّ الفصاحة تكون بالضم على طريقة مخصوصة "[2] فهو يرى أنّ قولهم " بالضم " لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنييهما، لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل " ضحك خرج " أن يحدث في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معنى من معاني النحو فيما بينهما "[3] يرفض الجرجاني قولهم على طريقة مخصوصة إذ يرى بأنها طريقة يراد بها نطق الألفاظ وراء بعضها دون أن يكون بينهما اتصال يؤدي إلى غرض ذي فائدة وإلى معنى، فلو كان ما قيل صحيحا لكان نطق كل من لفظتي " خرج " و " ضحك " معنى وفصاحة وهو لا يكون بذلك، لان الفصاحة تكون بالنظم مع توخي معاني النحو ومراعاة التركيب.

[1]– المصدر السابق، ص 400.

[2]– القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 198.

[3]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 400.

ومن أوجه الاختلاف التي يمكن رصدها أن الجرجاني جعل مزية الفصاحة تتمثل في ملائمة معاني الكلمات ومناسبتها لبعضها، مع مراعاة قواعد التركيب النحوي (النظم) هي أساس إثبات الكلام الفصيح، في حين أن القاضي لم يعتبر المزية في المعاني إذ يقول: " إن المعاني وان كان لابد منها فلا تظهر فيها المزية "[1]، فالقاضي يستبعد المعنى عن الفصاحة ولم يعتبره من الوجوه التي تقع فيه المزية، بحيث إذا عبر أحدهم عن المعنى وعبر آخر عن المعنى نفسه يكون أحدهما أفصح من الآخر رغم أن المعنى واحد فهذا ما لم يذهب إليه الجرجاني.

أما الجرجاني فقد بيّن أن المعاني هي المعوّل عليها في الفصاحة وهي أساسها، ويرّد على من رأى غير ذلك قائلا: " والجواب عنه أن يقال إن غرضنا من قولنا: إن الفصاحة تكون في المعنى أن المزية التي من أجلها استحق اللفظ الوصف بأنه فصيح فهي في المعنى دون اللفظ، لأنه لو كانت بها المزية التي من أجلها لا يستحق اللفظ الوصف بأنه فصيح تكون فيه دون معناه "[2].

إذن يصر الجرجاني على جعل المزية للمعنى دون اللفظ باعتبار أن فصاحة اللفظ آتية من حسن المعاني وتناسق الدلالات عقليا وفكريا، فلا يمكن أن تكون هناك معان حسنة وألفاظ غير فصيحة، وإلا اضطرب النظم وخرج عن قواعده باعتبار أن المعاني عملية عقلية ذهنية ومن دون ترتيب المعاني في الذهن لن تكون الألفاظ فصيحة.

[1]– القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16، ص 198.

[2]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 401.

على الرغم من أن القاضي استبعد المعنى عن الفصاحة إلا أنه قد حدد تلك المزية من خلال ثلاثة أبعاد تكمن في الإبدال والإعراب والموقع، إذ يقول: " فالذي تظهر به المزية ليس إلا بالإبدال الذي به تختص الكلمات أو التقديم والتأخير الذي يختص الموقع أو الحركات التي تختص الإعراب "[1]، فهو لم يعتبر المعنى من الوجوه التي تقع فيها مزية الفصاحة وإنما ما ذكرناه من الوجوه وذلك إمّا بالإبدال ويقصد به اختيار الكلمة من بنية معينة ومادة لغوية معينة، فاختيار صيغ المبالغة غير اختيار اسم الفاعل في تحديد حجم الحدث، واختيار الماضي غير المضارع أو الأمر في الزمن والمعنى، وقد تكون بالإعراب وهو عند عبد الجبّار أعمق من مجرد الرفع والنصب والجر، إنّه – الوظائف النحوية للكلمات كالفاعلية والمفعولية والحالية والظرفية، وقد تكون بالموقعية من خلال التقديم والتأخير، أي أن الكلمة لا مزية لها ولا فصاحة إلا في التركيب.

على خلاف الجرجاني الذي أكد على أهمية المعاني في النظم الذي يحدد مزية الكلام الفصيح، فالمعنى عنده أحد مقاييس الفصاحة إذ يقول: " الألفاظ لا تتفاوت من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة "[2]، فلا قيمة للفظة مجردة خارجة عن النظم فالفصاحة صفة لا تكون في الألفاظ المجردة وإنما صفة عائدة إلى المعاني ونظم الكلام ومدى ملائمة معنى اللفظة للنظم (التركيب النحوي).

[1]– القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16ص 199.

[2]– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 400.

خاتمة

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة، ومن خلال استخراج أوجه التشابه والاختلاف بين القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر في موضوع النظم توصلنا إلى ما يلي:

- نظرية النظم والتأسيس لها كعلم قائم بذاته لم يكن إلّا على يد عبد القاهر الجرجاني الذي حدّد أسسها ومعالمها بدقة.
- اتفاق القاضي والجرجاني في بعض المواضع واختلافهما في أخرى.
- اكتفى القاضي عبد الجبّار بالجانب النظري بحيث إنّه نادرا ما يورد أمثلة وشواهد ولكن دون تحليلها، في حين أنّ الجرجاني تجاوز ذلك إلى الجانب التطبيقي، ويتضح ذلك من خلال عرضه لشواهد مختلفة من الشعر العربي، والقرآن الكريم وأمثلة أخرى محللا وشارحا إياها لغرض إثبات صحة نظرية النظم التي طالما دافع عنها كثيرا.
- للقاضي عبد الجبّار فضل كبير على الجرجاني، فهو الذي مهّد له الطريق إلى النظم، وفي تحديد الكلام الفصيح، فقد تأثر الجرجاني به كثيرا، إلّا أنّه لم يصرّح بذلك، وإنّما سعى دائما إلى مناقشة آرائه والرّد عليها دون أن يذكر اسمه.
- إنّ النظم عند القاضي الذي سمّاه الضم هو ضم الألفاظ إلى بعضها داخل التركيب النحوي على طريقة مخصوصة تراعى فيها العلاقات النحوية، مع مراعاة بعض الشروط كالإبدال، والإعراب، والتقديم والتأخير، وهي المعاني النحوية نفسها التي تحدث عنها الجرجاني لما لها من علاقة بالنظم.

- الفصاحة عند كل من القاضي والجرجاني ترتبط بقضيتين هما ثنائية اللفظ والمعنى في ضوء النظم (التركيب النحوي).
- ترجع الفصاحة عند القاضي إلى الألفاظ عندما تدخل في تركيب معين، إذ إنّه لم يهتم بالمعنى، على عكس الجرجاني الذي أكّد على أهمية المعنى ودافع عنه كثيرا.
- إنّ المجاز عند القاضي مرتبط بالنظم أو التركيب النحوي، وكذلك الأمر عند الجرجاني الذي اعتبر الاستعارة، والكناية والتمثيل وسائل ضروب المجاز من مقتضيات النظم.
- النحو عند الجرجاني نحو عادي لتحقيق سلامة اللغة، ونحو بلاغيّ فنّي يتجلى في جمال التعبير وبلاغته أي أنّ جمال الصور البلاغية عنده تعود إلى النظم أو التمكن في النحو.

وفي الأخير لا يسعنا إلّا أن نرجو أن تظهر دراسات أخرى تستكمل ما لم نستطع تحقيقه في هذا البحث.

قائمة المصادر والمراجع

1-القرآن الكريم برواية ورش لقراءة الإمام نافع.

قائمة المصادر والمراجع:

2- إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات النصية ونحو النص، دار المسيرة، الأردن، د.ط 2007 م.

3- العسكري أبو هلال ، الصناعتين (الكتابة والشعر)، تحقيق مفيد قميحة، بيروت، لبنان دار الكتب العلمية، ط 1، 1981 م.

4- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد 14، ط 3، 2004 م.

5- أحمد دهمان، الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني منهجا وتطبيقا، دار طلاس دمشق، ط 1، 1986 م.

6- أحمد سيّد محمّد عمار، نظرية الإعجاز القرآني وأثرها في النقد العربي القديم، دار الفكر بيروت، لبنان، ط 1، 1998 م.

7- أحمد محمود المصري، التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط 1، 2005 م.

8- أحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، دار الرشيد للنشر، العراق، د.ط، د.ت.

9- حسّان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 2004 م.

10- حسّان تمام ، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ج 2، ط 1، 2006 م.

11- الحسين أطبيب، نظرية النظم في أصولها الكلامية، المطبعة والوراق الوطنية، ط 1 2010 م.

12- الزمخشري، أساس البلاغة، قدم له وشكله، وشرح غريبه وعلق على حواشيه محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية صيدا، ط 1، 2003 م.

13- السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناجي وعبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة، ج 5، د.ط، 1967 م.

14- سيد قطب، النقد الأدبي أصوله ومناهجه، ط 6، 1990 م.

15- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف بمصر، ط 3، د.ت.

16- صبحي أحمد محمود، في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، المعتزلة، دار النهضة العربية، بيروت، ج 1، ط 5، 1975 م.

17- حسين عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، د.ط، 1998 م.

18- الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، تحقيق أبو فهد محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدّه، ط 3، 1992 م.

19- الجرجاني عبد القاهر، الرسالة الشافية، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، د.ت.

20- عزالدين إسماعيل، الأسس الجمالية في النقد العربي، عرض وتفسير ومقارنة، دار الفكر العربي، ط 3، 1974 م.

21- فخر الدين الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ط 1981 م.

22- القاضي عبد الجبّار، تنزيه القرآن عن المطاعن، دار النهضة الحديثة، بيروت، لبنان د.ط، د.ت.

23- القاضي عبد الجبّار، شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة مصر، القاهرة، ط 1، 1995 م.

24- القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، خلق القرآن، قوّم نصه إبراهيم الأبياري بإشراف طه حسين، ج 7، د.ط، د.ت.

25- القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق أمين الخولي، ج 16 1961 م.

26- القفطي، انباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، القاهرة ج 2، د.ط، د.ت.

27- محمد زغلول سلام، أثر القرآن في تطور النقد العربي، دار المعارف، مصر، ط 1 1982 م.

28- محمود محمد عيسى، دراسة نقدية تطبيقية، مكتبة نانسي دمياط، مصر، د.ط 2001 م.

29- مسعود بودوخة، نظرية النظم أصولها وتطبيقاتها، البدر الساطع للطباعة والنشر ط 1 2016 م.

30- وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط 1، د.ت.

المجلات:

31- عبد الرحمان أحمد قاسم ، القاضي عبد الجبّار ومذهبه الاعتزالي في تفسيره المسمّى بـ (الكبير أو المحيط)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد 3، العدد 12، كانون الأول، 2011 م.

32- رشيد عبد الفتّاح حجاب، نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني وصلتها بقضية اللفظ والمعنى، مجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد 9، 1979 م.

33- نصر الدّين إبراهيم، فكرة النحو البلاغي في ضوء نظرية النظم للإمام عبد القاهر الجرجاني، مجلة كلية المعارف الجامعية، مجلة دورية محكمة جامعة، الأنبار، العراق العدد 20، 1993 م.

الرسائل الجامعية:

34- أحمد عاطف محمد كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرض المسائل النحوية – دراسة تحليلية – بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير مخطوط، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013 م.

35- تفاحة بعطوط، معايير الفصاحة عند القاضي عبد الجبّار الجرجاني، مذكرة لنيل شهادة الماستر، مخطوطة، كلية الآداب واللغات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2015- 2016 م.

36- سامي العتلي، النقد التطبيقي في القرن الخامس الهجري- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني نموذجا- بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في الأدب القديم ونقده، مخطوط جامعة منتوري مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008- 2009 م.

فهرس الموضوعات

الموضوعات **الصفحة**

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة..... أ

مدخل..... 7

الفصل الأوّل: النظم عند عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني

المبحث الأوّل: النظم عند عبد الجبّار

1- مفهوم النظم 18

2- اللفظ والمعنى..... 19

3- الفصاحة..... 22

4- الحقيقة والمجاز..... 27

المبحث الثاني: النظم عند عبد القاهر الجرجاني

1- مفهوم النظم..... 31

2- أسس نظرية النظم..... 33

2-1- نظم المعاني في النفس..... 33

2-2- التعلّق النّحوي..... 35

2-3- أساس تخير الموقع..... 37

2-4- توخي معاني النحو..... 39

3- اللفظ والمعنى..... 42

4- الفصاحة..... 45

5- الحقيقة والمجاز..... 49

الفصل الثاني: مواضع الاتفاق والاختلاف بين عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني

1- مواضع الاتفاق..... 55

2- مواضع الاختلاف..... 70

خاتمة..... 84

قائمة المصادر والمراجع..... 87

فهرس الموضوعات..... 94

(النظم بين القاضي عبد الجبار و عبد القاهر الجرجاني)

ملخص:

إن نظرية النظم و ما وصلت إليه اليوم من النضج و التكامل على يد عبد القاهر الجرجاني كان نتيجة لتراكم جهود عدة علماء من قبله خاصة تلك التي تركها القاضي عبد الجبار .

لقد حاولنا في هذا البحث المقارنة بين عالمين اثنين أولهما القاضي عبد الجبار، و هو الذي مهد لفكرة النظم التي تناولها الجرجاني من بعده بالشرح و التحليل.

و ثانيتها الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي يعود إليه الفضل في الإرتقاء بالنظم إلى مستوى النظرية، وهذا بهدف تسليط الضوء على أهم الأفكار التي أوردها كل منهما، و من ثم الكشف عن أوجه التشابه و الإختلاف بينهما.

مفاهيم مفتاحية:

النظم – معاني النحو – اللفظ و المعنى – الفصاحة – الحقيقة و المجاز.